دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	البنية الاجتماعية و المسكن الريفي بين التقليد و التحديث : دراسة ميدانية لريف محافظة السويس
المصدر:	مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية
الناشر:	جامعة قناة السويس - كلية الآداب والعلوم الإنسانية
المؤلف الرئيسي:	جمعة، حسين أنور
المجلد/العدد:	ع 3
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2011
الشهر:	يناير
الصفحات:	131 - 185
رقم MD:	331830
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex, AraBase
مواضيع:	السويس، مصر، النمو العمراني، التنمية الريفية، التخطيط العمراني، العلاقات الاجتماعية، الاراضي الزراعية، مصر
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/331830

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

البنية الاجتماعية والمسكن الريفي بين التقليد والتحديث
دراسة ميدانية لريف محافظة السويس

د/ حسين أنور جمعة –أستاذ علم الاجتماع (م)

كلية الآداب والعلوم الإنسانية–جامعة قناة السويس

مقدمة

شهدت القرية المصرية تطورا ملموسا في مجال العمران خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين. ويعتبر ذلك التطور العمراني أحد الملامح الأساسية في البنية التحتية للمجتمع الريفي. تلك البنية التي نتجت عن عوامل متعددة وأفرزت آثار ونتائج بالغة الأهمية من الناحيتين الاجتماعية والثقافية. لذلك جاء اختيار الباحث لقضية "المسكن الريفي بين الأصالة والمعاصرة" أكثر ملاءمة لدراسة التغير الاجتماعي بأبعاده الكمية والكيفية. ذلك لأن واقع الحال في الريف المصري يؤكد بشدة حدوث تحولات متعاقبة خلال الفترة الزمنية المشار إليها سلفا وهذا هو نمط التغير التدريجي الذي تجاوره فترات من التغير أو الانتقال الطفري Mutational change يصح أن نسميها تغيرات بنائية

Structural changes بالمعنى الاجتماعي الدقيق لهذا المصطلح.

وإذا كانت شروط الموقع وظروف التقسيم الآيكولوجي للريف المصري تتباين من قرية لأخرى طبقا لمستوي التقدم والنمو فإن واقع الدراسة الميدانية المباشرة للقرى محل البحث يفصح عن مظاهر للتغير المادي المقترن والمتلازم مع التغير في مجمل أشكال العلاقات الاجتماعية داخل القرى وفيما بينها. سواء كانت علاقات خيرة أم قرابة أم زمالة أم مبادلات ومعاملات داخل المجتمع المحلي ككل. وعلى الجانب الآخر تتصل أطروحات هذا البحث بتنمية القرية المصرية وتحديثها في ضوء تطلعات طالما راودت علماء الاجتماع الريفي منذ نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات من القرن العشرين ومن

أهمها بلوغ مستويات الحياة والعيش في القرى معدلات مناسبة تجعلا في مواقع قريبة من الحياة الحضرية.

إن العلاقة بين بنود الأصالة ومستجدات المعاصرة من الأهمية بمكان في هذا البحث. ذلك أن نمو القرية المصرية اعتمد على المعطيات المحلية خلال عقود طويلة. وبات ذلك واضحا في جميع مجالات الحياة والعيش في الزراعة وتكنولوجيا الأداة والتقنيات المنزلية والأشغال الحرفية وفي التجارة والتبادل والإنتاج الغذائي وما إليها. ولم ينفصل العمران الريفي عن الأشكال والنماذج التقليدية من حيث مواد البناء وأدوات التشييد وسبل التجهيز والإنشاء وفنونه وتصميم المرافق وتحديد الفراغات الداخلية والخارجية. وخلال فترات استغرقت مئات السنين استقل العمران الريفي عن نظيره الحضري في البنية والتركيب "المورفولوجيا" وفي الوظائف والأدوار والمنافق ومظاهر الحركة والنشاط وانعكس كل ذلك على العلاقات الأيكولوجية داخل القرى وفيما بين المجتمعات المحلية الريفية المتجاورة سواء كانت من نوع "العزبة" أو "النجع" أو "الكفر" أو "النزلة" وما إلى ذلك من نوع القري كبيرة الحجم التي تشكل وحدة محلية رئيسة.

الجدير بالإثبات هنا أن أيكولوجيا الموقع ومعطيات البيئة والمحيط التي اتسمت بطابع الاستقرار أو السكون انعكست بشدة على طبيعة العلاقات الاجتماعية بكل صورها. وامتد التأثير إلى شق القيم والمعايير وكل مكونات التراث الاجتماعي والثقافي خلال المراحل السابقة على التغيرات وعصر الحداثة. فلما بدأ المجتمع القروي يتحول بطفرات متلاحقة منذ نهاية الستينات بفعل عوامل كثيرة معظمها وافد على القرية بدأت العناصر الوافدة تحقق التقاء، من نوع ما مع العناصر الأصلية أو التقليدية. ثم ما لبث التفاعل مع المتغيرات المحلية الداخلية يشتد ويتخذ مسارات متعددة وبشكل تفاضلي لذلك نشأت النماذج العمرانية الوسيطة التي جمعت بين التقليد والتجديد، كما حدث تفاوت كمي ونوعي بين القرى محل البحث. وتحت تأثير وسائل الاتصال، وارتقاء مستويات التعليم، وتغير الأنساق المهنية وغيرها ظهرت النماذج العمرانية الحديثة التي حققت تقاربا شديدا مع العمران

الحضري. ومنذ بداية الثمانينات من القرن العشرين بدأت القرى تلتحم بالمدن لأن تأثير العمران الحضري أضحى أشد قوة وأعمق أثرا. وانعكس ذلك على كل مظاهر الحياة الاجتماعية والثقافية على النحو الذي جاء مفصلا في كثير في مواضع البحث.

الإطار المنهجي للبحث:

يرتكز هذا البحث إلى أسلوب دراسة الحالة حسب النموذج الذي تم تصميمه والمشار إليه في نهاية هذا البحث.

ويرتكز نمط دراسة الحالة إلى التحليل المركز لتاريخ حياة اسر محددة وتتبع السير الذاتية لمظاهر الحياة والعلاقات في صلتها بالمسكن عبر فترات تطورية فاصلة مع الاستعانة بالوثائق، فالشواهد المادية المباشرة، والي جانب الدراسة المفصلة للسير الذاتية، تتم تطبيق دليل دراسة الحالة على معلومات كمية محددة.

ويتألف هذا النموذج من بنود لإحصاء الوقائع الكيفية التي لم تخلو من بعض الإحصاءات أو الحصر الكمي.

(1) موضوع البحث:

ينصرف تقدير الباحث إلى إحصاء الخصائص العمرانية في النماذج السكنية طبقا للتقسيم الثلاثي لها ما بين تقليدية ووسيطة وحديثة. وهو تقسيم تفرضه شروط المقارنة بين الأشكال على مستوى البنية والتركيب، وعل مستوى الوظائف والمناشط والعلاقات. ويقترن هذا التصنيف بمظاهر التغير من ناحية والعوامل المسؤولة عن هذا التغير وذلك وصولا لتحديد الصلة بين عناصر التقليد ومكونات التجديد وتأثيرها على الارتقاء بمستويات الحياة والعيش [1].

(2) إشكالية البحث وأهميته:

تنبع القيمة الحقيقية للعمران الريفي بوصفه منظومة مركبة تضم الكثير من البنود والمحددات التي تحتل موقعا استراتيجيا في حياة السكان. فلكل اسرة من سكان القرى مجتمعة مسكنا ومن لا يملك سكنا

يعد غريبا عن القرية أو يمثل موقعا نشاذا. ولا تتوقف أهمية المسكن عند الحدود المادية للحياة والاستقرار الاجتماعي، بل تتجاوز ذلك إلى مظاهر الشعور بالوجود والهوية وكل مقومات الأداء والإنجاز الاجتماعي الاقتصادي ولما كان التغير الطفري في العمران ظاهرة جديرة بالبحث لأنها تمثل تحولا عن نماذج مغايرة على خلاف ما يقع بالمدن أصبح موضوع المقارنة بين الأصالة والمعاصرة عنصرا دالا في البحث، وتجمع المقارنة بين عناصر ووحدات مادية ملموسة وأخرى معنوية ذات دلالة اجتماعية ثقافية.

ويمكن إثبات عناصر إشكالية هذا البحث على النحو التالي:

(1) أن المسكن الريفي يشكل وحدة معيشية امتدت لعشرات السنين، وضمت عددا من الأسر الممتدة ذات الطابع الأبوي وتعاقبت عليها دوراتها حياة الأسرة خاصة خلال المراحل التقليدية.

(2) تتباين المرافق والفراغات وبنية التوزيع الوظيفي في المساكن القروية وتغاير بشدة النموذج الحضري مما يلزم دراستها بالتفصيل في مراحل متعاقبة [2].

(3) يتصل العمران الريفي بعمران الحقل في البنية والتركيب وفي الوظائف والأدوار "المنافع" وينعكس ذلك بشدة على طبيعة العلاقات الاجتماعية ويؤثر بعمق في أنساق القيم.

(4) يتميز عمران القرى بخصائص أيكولوجية فارقة تؤثر في طبيعة الحياة والنشاط وتنعكس على النظم الاجتماعية الاقتصادية والقرابية والثقافية بما لا يضاهى في المدن.

(5) تختلف العلاقات الاجتماعية في الدرجة والنوع داخل القرية عنها في المدينة لأسباب تتصل بالعمران وتشكيل زمر الجماعات وأساليب الاتصال.

(6) تعرض العمران الريفي لتغيرات طفرية حدثت خلال فترة زمنية لا تزيد على ربع قرن وأثرت بشدة على البناء والوظائف والنظم مما يستوجب البحث.

(7) تتصل البنود المشار إليها سلفا جميعها بتنمية القرى، وتحديث المجتمع الريفي، وبلوغه معدلات غير مسبوقة من قبل، مما يستوجب الكشف عنها.

(3) **أهداف البحث**:

إذا كانت العلاقة بين الأصالة والمعاصرة محور التركيز في البحث، فإن هذه العلاقة ترتبط بعدد من المظاهر والوظائف والأهداف ذات الدلالة في تحديد طبيعة هذه العلاقة وخصائصها وأسبابها. وهذه الأهداف هي:

(1) التعرف على أشكال العمران الريفي خلال فترة زمنية محددة تسمح بالتفرقة بين النماذج المختلفة من خلال وصف مواد البناء ومراحله وأدواته وتقسيماته الداخلية ووظائفه.

(2) رصد مظاهر التغير الاجتماعي والثقافي المصاحبة للتحول عن النماذج القديمة إلى النماذج الحديثة.

(3) تحليل وتفسير العلاقة بين تغير النماذج العمرانية وأشكال العلاقات الاجتماعية.

(4) تحديد نتائج التغيير وآثاره الإيجابية والسلبية من مختلف جوانبها.

(5) الوصول إلى مقترحات قابلة للتطبيق في مجال التنمية العمرانية.

(4) **مجال البحث**:

يشتمل المجال الجغرافي للبحث على سبع قرى تتبع حي الجناين وهو الحي الذي يمثل القطاع الريفي لمحافظة السويس والتي تتكون من أربعة أحياء هي:

حي السويس، حي الأربعين، حي عتاقة، حي الجناين.

ويقع حي الجناين على شريط طوله 40كم^2 موازي لمجرى قناة السويس التي تمثل حدود القطاع الشرقي بينما يتصل الحي من جهة الشمال بحدود قرى محافظة الإسماعيلية ويبدأ القطاع الريفي من منطقة الهويس جنوبا وقطاع حي عتاقة في الغرب ويشير ذلك إلى تداخل القطاع الريفي بالسويس مع القطاع الحضري بصورة مباشرة ويمتد هذا التداخل إلى سيناء عبر نفق الشهيد أحمد حمدي

والذي يقع في قرية الجبلايات مما ساهم في امتداد العمل بالزراعة واستصلاح الأراضي إلى سيناء خارج زمام حي الجناين بالإضافة إلى مشاريع استصلاح الأراضي الزراعية في إطار الزمام حيث يغلب الطابع الصحراوي على جغرافية المكان.

وتبلغ المساحة الكلية لحي الجناين 992.41 كم^2 تمثل 9.87% فقط من مساحة المحافظة التي تبلغ 10056.43 كم^2، وتصل مساحة الأرض المزروعة بالفعل حوالي 60 كم^2 داخل زمام حي الجناين بالإضافة إلى 25 كم^2 أراضي مستزرعة خارج زمام الحي نتيجة للاستصلاح في محافظتي سيناء الجنوبية والشمالية وبعض المساحات في الأحياء المجاورة. وتبلغ إجمالي مساحة الأراضي الزراعية 21963 فدان منها 16551 فدان داخل زمام حي الجناين وأهم ما تنتجه من محاصيل زراعية القمح والذرة والفول السوداني والفاكهة، وبالإضافة إلى بعض الثروات الطبيعية كالرمال والطفلة والزلط.

أما عن النطاق البشري فيتمركز بحي الجناين 66.489 ألف نسمة موزعين على سبع قرى هي: الجبلايات 18311 نسمة والشلوفة 4990 نسمة وشندورة 2352 نسمة وقرية عامر 8694 نسمة والجناين 16071 نسمة وكبريت 7100 نسمة وجنيفة 8971 نسمة.

ويتمتع القطاع الريفي بمحافظة السويس بالعديد من الخدمات والبنية الأساسية حيث يوجد 9 جمعيات تعاونية زراعية وعدد 9 وحدات للطب البيطري بالإضافة إلى 20 مدرسة للتعليم الابتدائي و10 مدارس للتعليم الإعدادي وعدد 6 معاهد ابتدائي أزهري و8 معاهد إعدادي أزهري ومدرسة واحدة للثانوي الأزهري والعام بقرية الجناين ومدرسة للتعليم الثانوي الزراعي بقرية الجبلايات ومدرسة للتعليم الثانوي التجاري في قرية كبريت وتوجد مستشفى واحدة لخدمة القطاع و7 وحدات صحية ريفية و13 وحدة تنظيم أسرة علاوة على 9 مراكز للشباب و8 وحدات اجتماعية.. كما يوجد بهذا القطاع 90 مسجد منها 18 حكومي و72 مسجد أهلي وكنيسة واحدة في قرية جنيفة، وبالإضافة إلى عدد اثنان من بيوت الثقافة.

وفي مجال البنية الأساسية يتوفر لحي الجناين وقراه عدد 6 محطات لمياه الشرب وثلاث محطات للصرف الصحي و6 سنترالات آلية ومركز للتدريب المهني ولا توجد محطات لتوليد الكهرباء حيث تستمد رأسا من إنتاج محطات الكهرباء بالمحافظة نتيجة شدة تلاصقها وقربها من مصدر الطاقة الكهربية بالمحافظة، وتمتد بها شبكة للطرق إجمالي أطوال 257 كم^2 أغلبها مرصوفة.

وتشكل تلك المحددات البنية الأساسية للقرى محل البحث تجمع المجالين الجغرافي والبشري أما المجال الزمني للبحث فقد امتدت لمدى ثلاثة شهور بدأت في يناير 2000م وانتهى في أواخر مارس من نفس العام.

ويرى الباحث أنه من المناسب إرفاق بعض البيانات والمؤشرات عن نطاق البحث وهو حي الجناين كما صدر من مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة السويس في يوليو 1999م.

(5) **منهج البحث وأدوات جمع البيانات**:

تعتمد هذه الدراسة على "منهج دراسة الحالة" Case Study Method وهو منهج يعني بالوصف المفصل لوحدة البحث سواء كانت هذه الأسرة والقرية أو الحي أو المصنع أو غيرها. والوحدة المستخدمة في هذا البحث هي "الأسرة" باعتبارها جماعة نمطية متباينة الامتداد، تتكون من الأب والأم وأولادها غالبا، وتقيم في مسكن معين "منزل" أو "شقة" أو "غرفة" أو "حكر"، ومن أهم وظائفها الإنفاق والتكاثر والتنشئة الاجتماعية. وبالنظر إلى تجانس المجتمع الريفي فقد اكتفى الباحث باختيار ثلاثة عشرة حالة موزعة على القرى حسب عدد السكان في كل منها. ويحتوي "دليل دراسة الحالة" الذي صممه الباحث وطبقه على الأسر، على عشر وحدات أساسية تنقسم كل وحدة منها إلى بنود فرعية متعددة. وهذه الوحدات تضم بيانات أولية عن الأسرة، وتتناول بالوصف والتحليل التاريخ التطوري للعائلة الكبيرة، ثم تناقش أهم أشكال العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة وخارجها؛ هذا بالإضافة إلى بيانات عن نماذج المساكن خلال عدة أجيال وصلة النموذج بالعلاقات بين السكن وغير ذلك من المحددات [3].

وعلى الجانب الآخر تم وضع شروطا اساسية في دراسة الحالة من أهمها؛ أن يكون مؤسس العائلة الأصلي من مواليد القرية ولا يقل عمره عن ستين عاما وقت إجراء البحث وتتوفر لديه الرغبة والقدرة على إعطاء تفاصيل مطولة خلال فترة زمنية موزعة على عدة أيام وتشتمل عدة مقابلات. وقد تمكن الباحث عن طريق تطبيق دليل دراسة الحالة من جمع معلومات في كل مرحلة من مراحل الحياة أو دورات حياة العائلة ابتداء بالجد الأكبر، Pater Familias وانتهاء بالحفيد. وبذلك أتاح الامتداد الرأسي للمعلومات

فرصة الاستقصاء الطولي للبيانات. Longitudinal data التي تجسد الزاهرة من خلال بحث النموذج. وظهر جليا الالتقاء بين سير الحياة autobiographies وبين تطور العلاقات الاجتماعية داخل الموقع. بحيث تأكدت الصلة الوثيقة بين نموذج المسكن وحركة ونشاط السكان.

ثانيا: أيكولوجيا المسكن الريفي:

ارتبط مصطلح "أيكولوجي" Ecology منذ البداية بالموقع الذي يقيم به الشخص، بل أن الكلمة اليونانية Okios تعني المنزل أو المسكن Home. واتسع المفهوم بعد ذلك وأصبح يضم دائرة من محددات الوسط أو المحيط، وأصبحت علاقة السكان بالمكان المشيد وممارسة عدد من الوظائف الحياتية اليومية والتكيف والتوافق مع معطيات البيئة أحد المعاني المهمة في هذا الشأن. لذلك تم إفراد جانبا من دراسة الحالة لتحديد العلاقة بين المسكن وطبيعة الموقع وجهود السكان في استثمار معطيات البيئة [4].

والواقع أن الاتجاهات النظرية البيئية في تفسير علاقة سكان المناطق الريفية بالوسط الطبيعي وتفاعلهم مع المتغيرات المختلفة كثيرة، فمنها ما يتصل بالخصائص البشرية النوعية للسكان، ومنها ما يعالج قضايا العمل الفلاحي المشترك وجماعات التزامل خلال المواسم والفصول السنوية، ومن بينها ما يناقش طبيعة العلاقة بين الحقل والمنزل، هذا بالإضافة إلى ما يعرف بالأيكولوجيا الاجتماعية

والثقافية Social and Cultural Ecology [5] وهذه الاتجاهات وغيرها الكثير تتناول ناحية أو أكثر من النواحي التي تصل الإنسان بما شيده من مواقع.

والجدير بالإثبات أن هناك أنساقا نظرية فرعية تتناول الواقع العمراني في المناطق الريفية بخاصة مثل "أيكولوجيا الدورات الزراعية" و "أيكولوجيا تربية الحيوان" و "أيكولوجيا الأدوات الفلاحية" و "أيكولوجيا استغلال الموارد المحلية الذاتية" و "أيكولوجيا الوقود" وغيرها من الأطر التفسيرية ذات العلاقة بالعمران الريفي تشييدا وتقسيما نوعيا للمرافق والاستخدامات. وهذه الأنساق النظرية الفرعية لا تنفصل عن التجارب المعاشة، التي تصل الفكرة بمستوى التطبيق، وتؤكد بأن الممارسة والأداء لا تستقل عن الإطار المرجعي لها [6].

وتمكن القرويون بوسائلهم الذاتية من توظيف معطيات البيئة في تحديد مواد البناء من خلال المواءمة بين التربة والنباتات وابتدعوا وسائل خاصة في نقل الأتربة وخلطها بمخلفات المحاصيل من الألياف والقش والأعشاب ونتج عن ذلك نوع من الملاط يصلح لصناعة أنواع متعددة من اللبنات. وعن طريق التفاعل بين الجماعات وتناوب التجارب والخبرات ابتكرت أساليب محددة في عمليات التشييد. وهذه الأساليب تجمع بين تقنية الأداة

Tool Technology وبين العرف والعادة من ناحية والقيمة التبادلية Value in Exchange والاستعمالية Value in Use من جانب آخر وفي هذا الصدد تتكامل القيم الاقتصادية مع القيم الاجتماعية والثقافية [7]. وعلى سبيل المثال إذا كان الملاحظ المعد بشكل معين للبناء من المواد ذات القيمة الاستعمالية فإن هناك من المواد الأخرى مثل الأخشاب "والبوص" ما يعتمد على التبادل وتمتد معاملاتهم الاقتصادية لتشمل القرى المجاورة: ويعتبر "العمل غير مدفوع الأجر" نوع من المشاركة الفعالية بين الأسر والبدنات وهو أكثر ارتباطا بقيم "الانتماء والولاء" لجماعات القرابة والجيرة. ولذلك فإن روابط القرابة والدم والمصاهرة؛ وأيضا صلات التزامل والعمل المشترك وغيرها من مقدرات التوظيف غير المكلف للجهد البشري لعبت دورا أساسيا في العمران القروي عبر فترات

زمنية طويلة. ويصعب في هذا الصدد التفرقة بين العناصر المادية والاجتماعية والثقافية فقد تداخلت بشكل كبير، ونتج عن ذلك ما يعرف "بالتكيف الذاتي" الذي هو مركب متعدد الأبعاد من القدرات والخبرات التوافقية، التي نجح القرويون من خلالها في توظيف العوامل والمدخلات البيئية لصالحهم بتقنيات بسيطة، دفعت عنهم الكثير من الأضرار الناتجة عن التغييرات الطقسية عبر الفصول السنوية. ولذلك بقيت صناعة الطوب اللبن وعمليات البناء مرتبطة بالفصول المعتدلة من العام التي حسبها القرويون طبقا لتقديراتهم وتجاربهم واحساساتهم المتواترة والمتوقعة وليس بالضرورة عن طريق تقدير الزمن بالساعات والأيام. وفي هذا يشير مارفن هاريس Marvin Harris –وهو من أقطاب التفسير الأيكولوجي للثقافة –إلا أن هناك ارتباطا بين عمليات إنتاج التكنولوجيا وبين الموقع والمكان والتغييرات الطقسية. ويبدو ذلك مؤكدا في البيئات والمجتمعات ذات الطبيعة المميزة ومنها المجتمعات الزراعية. ولا يتوقف الأمر عند الإمكانات المتاحة في الظروف الحالية بل يمتد إلى التطورات في المستقبل. (8)

والواقع أن ما ذكره هاريس من معلومات مفصلة في ثنايا تحليلية للعلاقة بين البيئات الزراعية ونشاط السكان وتفاعلهم مع الوسط. يفيد مباشرة في تفسير كثير من جوانب الحياة في الريف المصري، خاصة وأن هذا التحليل ارتكز لعدد من البحوث المباشرة، ولذلك فإن العمليات الزراعية والنشاط المتصل والمتعاقب ابتداء بعمليات الحرث وانتهاء بالحصاد وتسويق المحصول لا تستقل عن الاستعمال المعتاد للأماكن والفراغات والمرافق الأساسية لكل من المنزل والحقل. وعلى سبيل المثال تعتبر المخازن والصوامع والحظائر والأسطح والأحواش المسورة مواقع مهمة بالنسبة لابتداء الدورة الزراعية وانتهائها. ويجري إعداد وتجديد وإعادة تشييد هذه المواقع قبل حلول موسم الحصاد مباشرة. ويكشف تحليل الوقائع عن زيادة حجم وكثافة العلاقات الاجتماعية المرتبطة بالحراك الفيزيقي والاجتماعي والثقافي للسكان (9).

وهناك تغير ملموس في أيكولوجيا الاتصال Communication Ecology خلال فترات النشاط حيث تتعدد وتتكرر الرسائل الشفهية المباشرة عبر فئات القادمين من المنزل إلى الحقل والعكس. وفي الوقت الذي يزداد فيه النشاط البشري يكثر استعمال الحيوانات في إنجاز العمليات الفلاحية أكثر من الاستفادة منها في إنتاج الألبان، لأن هذا الأخير يحقق عائدا كبيرا في مواسم أخرى، وغالبا ما يقل فيها وقت العمل بالمقارنة لفترات الراحة والاسترخاء (10).

إن العلاقة بين المحيط والبيئة الاجتماعية والثقافية وبين عمليات التشييد تشكل إطارا مرجعيا بالغ الأهمية يصعب تفسير كل جوانبه في بحث محدود النطاق. ولذلك اكتفى بإثبات أهم الملامح في صياغة أقرب إلى المثال والنموذج منها إلى إحصاء الوقائع المتكررة والمتباينة (11).

ويلاحظ أن القروي الذي قدر عمق علاقات القرابة والجوار عبر مراحل متعاقبة اتصلت فيها أشكال العلاقات مع الاستقرار في المكان والاستمرار في ممارسة النشاط داخله باعتباره ملكا له، وهذا هو الشائع في الريف المصري، أدرك أن مواقف الحياة مرتبطة بتلبية حاجاته التي تدعمها علاقة القرابة وصلات النسب والمصاهرة. ولذلك فإن التفاعل بين الممارسين لعمليات البناء خلال كل مراحله يتميزون بالحمو والتدفق الذي تدعمه طبيعة العلاقة بين الكبير والصغير، والذكر والأنثى، وتحدد لكل منهما بنودا الأدوار والمسئوليات عبر مراحل الزمن أو خلال دورة حياة الأسرة. ولذلك فإن الاستخدام الكفء والمعالجة الصحيحة للمواد والأشياء قاسم مشترك بين الجميع. ويتجلى ذلك في تشييد الجدران عن طريق الأداء التناوبي والمكثف في مدة زمنية محددة، وفي الأسقف أو ما يعرف "بالشدة"، حيث يتجاوز فريق العمل في مصفوفة من أفراد الأسرة وأقاربهم. وتكون دوافع العمل هي الاستجابة لمطالب العادة، والالتزام بالتقاليد المشتركة، وإيثار الجهد والشعور الجمعي الذي تمثله أسبقية الإحساس بالنحن We Sentiment على أية مشاعر فردية (12).

وخلال هذا النشاط المشترك يزداد الجهد العضلي العصبي الذي يراه المشاركون مدخلا مهما للالتحام بالآخر ضمن منظومة لا تعرف القسمة. وما يحدث بالنسبة للجماعات القرابية التي تعتمد

على العائلة الممتدة والبدنة يتكرر بشكل تفاضلي بالنسبة "لفرق المتزاملين" في العمل من غير الأقارب. ولقد دلت الوقائع الميدانية في هذا الصدد على أن المعاني والدلالات النفسية داخل السياق التفاعلي لزمر الرفاق أحد محددات الطاقة العضلية المؤثرة في عمليات التشييد في المسكن الريفي. ويلاحظ أن هذه الزمر التي تصل بين أفرادها عاطفة الارتباط بالموقع والمكان، ومظاهر الإحساس بالهوية –عن طريق إبراز الدور أو التعبير عن النشاط غير مدفوع الأجر –تؤكد وجود مجموعة من القيم الإيجابية ذات الانتشار الواسع في الريف المصري وهي محور بناء الأيكولوجيا للثقافة (13).

هذا ويعتبر تحليل وتفسير العلاقة بين المسكين ومحيطه في ضوء فكرة "النسق الأيكولوجي" Ecosystem من أكثر الأطر النظرية دلالة، كما أن لهذه الفكرة مردود عملي واضح. ذلك أن هذه الفكرة ترتكز على عدة منطلقات أساسية تعين مستوى وعمق التفاعل بين الوسط والسكان، وانعكاس هذا التفاعل على أشكال التكيف وصور الملاءمة. ومن أم المطلقات التي يعتمد عليها مفهوم النسق عمليات "القصور الذاتي" Homestatis و "التغذية المرتدة أو الاسترجاعية" Feed Back و "الضبط السيبرناطيقي" والتوازن بين المدخلات والمخرجات Inputs out puts Equilibrium و "نسبية التغير" و "التوازي بين الأبعاد المتزامنة" Sychronic Dimensions و "الأبعاد المتعاقبة المتغيرة" Diachronic Dimension وغيرها. ويضم النسق الأيكولوجي معطيات كثيرة موزعة بشكل تفاضلي بين مختلف مجالات الحياة الحيوانية والنباتية والبشرية، بالإضافة إلى الظواهر الطبيعية والجغرافية وما تتعرض له من تغيرات وينبغي أن تعمل هذه المكونات بشكل تفاعلي (14).

ذلك لأن مكونات النسق تخضع لتبادل الحدود على مستوى التكوين والخصائص وعلى مستوى الوظائف التي تعبر عن الجانب الديناميكي. وبتوظيف المفاهيم والأفكار المتصلة بالنسق الأيكولوجي، نجد أن الطاقة المادية Energy التي يعبر عنها القرويون في الحركة والأداء العضلي،

تلتقي مع الطاقة الاجتماعية ويمثلها النشاط وتوزيع الأدوار، ومع "الطاقة النفسية" Cathexis. وتعمل هذه المكونات الثلاثة سويا لتحقيق الأداء المميز في الحقل والمنزل. ويمثل العمل المشترك لفريق المتزاملين قاعدة للتوازن الحياتي والمعيشي الذي لا ينفك ارتباطه بالأدوار والمسؤوليات التي يفرضها العرف. ولذلك تخضع الحياة اليومية في القرى والمجتمعات الزراعية للعلاقة التفاضلية بين الحركة والسكون وينشط القرويون في مواسم وفترات معينة يكثر فيها العمل، وتشتد كثافة العلاقات. ويفسر هذا الميل التوازن الديناميكي Dynamic Equilibrium، الذي يعني أن زيادة النشاط والحركة لا تخل بالاستقرار. فإذا التحمت جماعات العمل على أساس القرابة أو التزامل أو هما معا لإنجاز عملية تشييد المسكن في بضع أيام أو أسابيع فإن هذا النشاط تتبعه فترة مراجعة واسترخاء وتوجيه الطاقة نحو مناشط أخرى.

وعلى الجانب الآخر تتكرر عمليات التغذية المرتدة حسب تعاقب الفصول والمواسم. إذا يقترن فصل الحصاد بنشاط زائد في حركة العمران ووحدات الإحلال والتجديد في المرافق السكنية والأثاث والأدوات الفلاحية، وتمثل الوحدات المشار إليها مخرجات تنعكس مرة أخرى في شكل مدخلات حيث يحتفظ القرويون بأفضل جزء من المحصول للبذر الذي يسبقه ويتلوه أيضا تشوين السماد استعدادا لتغذية النبات. وتتكامل الوظائف بين حظائر المنزل والحقل لتنمية الثروة الحيوانية واستعمال مخلفاتها في السماد والوقود وأغراض أخرى. وتتكامل تغذية الإنسان والحيوان والنبات لتؤدي وظائف في تنمية التربة بإحلال الأتربة المزودة بعناصر الغذاء محل ما يناظرها من المكونات الجافة للتربة والتي استنفذت عناصرها الغذائية الفاعلة. وهذه المكونات التي يتم تجريفها تستعمل في البناء وفي إعداد السماد الطبيعي، الجدير بالإثبات أن الأيكولوجيا الريفية مجالا للكثير جدا من عمليات التغذية المرتدة التي تحقق نشاطها على عدة مستويات، المستوى الحيوي Biotic وغير الحيوي ABiotic، والاجتماعي Social والثقافي Cultural وغيرها، وكلها تنعكس على خدمات الإسكان والصحة وارتقاء مستويات الحياة والعيش (15).

والخلاصة أن العمران في الريف الذي تتصل مكوناته وتقسيماته ووظائفه بالتكيف مع معطيات البيئة يخضع لعمليات متشابكة من التفاعل بين العناصر المادية وغير المادية، البشرية وغير البشرية. وهناك موازنات عديدة تتصل بالاستعمال الرشيد للمياه والتربة في المنزل والحقل. كما يتم تقسيم المرافق والفراغات ومصادر الإضاءة والتهوية وغيرها طبقا لمعايير طقسية واجتماعية وثقافية. وهذه المعايير وما يتصل بها من موازنات تعرضت للتغير عبر فترات زمنية متعاقبة. وفي كل فترة تتباين أساليب البناء وطرق استثمار الخامات الأمر الذي يعني تغييرا في طبيعة التفاعل مع البيئة. ذلك التغيير الذي جنح بشدة في التسعينات من القرن العشرين نحو التقليد والمحاكاة للنماذج العمرانية الحضرية فتبعت القرية المدينة في كثير من مظاهر التشييد، وطرق الانتفاع بالمرافق والفراغات، وترتب على ذلك وجوب النظر في اتجاهات التنمية العمرانية في القرية المصرية [16].

ثالثا: التطور التاريخي للعمران القروي:

شهد العمران الريفي نماذج مختلفة من التشييد وكانت البدايات الأولى للمسكن الريفي هي "دار العائلة أو البدنة Linage التي تتألف من عدة عائلات وكانت تلك الدار تتكون من ثلاثة أقسام، قسم داخلي تتألف من وسط الدار والحظائر والمواقد والصوامع المخصصة لتربية الطيور، وقسم وسيط يضم الصالة المسقوفة أو المكشوفة وقيعان النوم وقسم ملحق بالمحيط الخارجي للمنزل يشتمل قاعات العلف وأماكن تخزين الأدوات الزراعية. وكانت الوحدة النمطية المخصصة لمعظم مناشط العائلة التي تتبع بدنه معينة هي "القاعة القبائية" [17].

وتميزت حركة التشييد بالبطء الشديد على الرغم من توفر خامات البناء في البيئة المحيطة، وبساطة عمليات الإحلال والتجديد، وقلة تكلفة المسكن، الذي كان يشيد في بضعة أيام ويعتمد على تقنيات محدودة، وعلى الجهود الطوعية لأفراد البدنة وجيرانهم وأقاربهم [18].

وتدل وقائع دراسة الحالة وتتبع السير الذاتية لسكان المنازل العتيقة على أن تراكم الطمي خلال مواسم الفيضان كان يكفي وحدة لتكوين مادة "الملاط" التي تستعمل في صناعة الطوب اللبن. تلك

الصناعة التي اعتمدت على الجهود المشتركة للأفراد، وعلى بعض المحترفين لهذه الصناعة البسيطة. وبالتالي لم تتعرض التربة الزراعية "للنحر" أو "التجريف" في المرحلة التقليدية منذ ما يقرب من مائة عام مضت حيث تم استثمار الخامات المحلية بوسائل محدودة ولكنها تدل على الإسراف الشديد في كمية المواد المستخدمة في البناء [19] حيث بلغ سمك الجدران في "القيعان القبائية" عند مرحلة القبة ما يقرب من مترين، بينما تجاوز ذلك السمك في جدران الغرف العادية 70 سم. ونقس القياس يصدق على الأسقف والأبواب التي تمثلت في تلك الكتل الضخمة من الأخشاب "البلدية أو الإفرنجية" والمواد الأخرى مع الإقلال من الفتحات والنوافذ، التي بدت ضيقة ومحدودة الأبعاد ولا تسمح بالتهوية اللازمة. وفي مقابل ذلك ظل وسط الدار المكشوف أو "الحضير" هو الفراغ المعماري الوحيد الذي يصلح للتهوية [20] وعن طريقه تتصاعد الأدخنة والأبخرة الكثيفة إلى الجو مباشرة.

الجدير بالإثبات أن "الفراغ العمراني" وأقصد به هل الأماكن المكشوفة داخل المنزل وخارجه وتلك التي تعلوه، بالإضافة إلى "الصالة" و "الحضير" في داخل المسكن كانت تؤدي وظائف مهمة داخل النظام العائلي القديم. فقد تمكن أفراد البدنة من تغطية احتياجاتهم المعيشية اليومية عن طريق الاستعمالات المتعددة لهذا الفراغ. ومن بين هذه الاستخدامات تخزين الحبوب وتنظيفها، وطهي الطعام وتناوله، واستقبال الضيوف، وممارسة الاحتفال بالمواليد والختان والزواج وغيرها. ولذلك فإن الغرف المغلقة التي عرفت باسم "القيعان" كانت أكثر استعمالا في فصل الشتاء وخلال الليل. ولم تتسع سوى لوحدة أسرية نووية مؤلفة من الأب والأم والأبناء الصغار وبقيت المساحات الواسعة في المنزل القديم أكثر تلبية للحاجات المشتركة للبدنة [21].

تلك هي أهم ملامح العمران خلال مرحلة ما قبل الخمسينات من القرن العشرين حيث بدأت النماذج القديمة والقبائية منها بخاصة في الانحسار عند بداية الستينات. وتزامن ذلك مع تحولات جذرية في نسق البدنات والعائلات الممتدة [22]. فلم يقبل الجيل الذي بلغ مرحلة النضج في هذا العقد قواعد المشاركة الحياتية والمعيشية التي ألفها من سبقوه. وبدأت في القرى محل البحث ظاهرة

"التقسيم العمراني" لبيت العائلة بين الورثة من اليافعين ومن بلغوا مرحلة الرجولة. وبدأت حياة أسرهم في التكوين. وتنطوي ظاهرة التقسيم على تفاصيل كثيرة تتصل بالسعة والكفاءة الوظيفية للموقع الراهن، وبتشييد الجدران الفاصلة والاستقلال في المرافق وتوزيع الأثاث. وقد صاحبت هذه الظاهرة. تحولات متعددة الأبعاد في كل جوانب الحياة التقليدية في المنزل، وفي علاقة المنزل بالحقل، وفي البدائل المتاحة للخيار بين الوحدات الانقسامية التي انشقت عن العائلة والبدنة (23).

وفي هذه المرحلة الجديدة التي تمتد من نهاية الخمسينات وتنتهي عند بداية السبعينات من القرن العشرين ظلت السيادة للعمران شبه التقليدي حيث كان الانتشار الأوسع للمساكن المشيدة من الطوب اللبن. ولم تتجاوز المساكن المشيدة من الطوب المحروق والأجر والأسمنت المسلح عددا محدودا في كل ناحية من نواحي القرى محل البحث؛ وتميزت قرية الجناين بانتشار نسبي لعدد من النماذج الحديثة بالمقارنة لندرة مل هذه النماذج في القرى الأخرى. وتتفق هذه النتائج مع دراسات أخرى سابقة، شملت عددا من القرى في ذات المحافظة وفي محافظات أخرى. وتؤكد هذه النتائج مدى التجانس في تطور البنية العمرانية بالريف المصري (24).

ويستفاد من التراكم الكمي للمعلومات المفصلة عن العمران الريفي في المرحلة الوسيطة إن آليات البناء من حيث المواد وطرق إعدادها وأساليب التشييد لم تختلف كثيرا عن المرحلة السابقة. غير أن فنون التصميم والتقسيم الوظيفة للغرف والفراغات والمرافق تطورت كثيرا فقد انحسرت تماما الغرف القبائية المعروفة باسم "قيعان القبو" كما أصبح وجود "المندرة" –وهي غرفة مشتركة بين أفراد البدنة معدة لاستقبال الضيوف –محدودا. ونشطت حركة العمران ممثلة في الإحلال والتجديد والتخلي عن المواقف القديمة والتوسع صوب الأراضي الزراعية وإضافة أحياء أو نواحي جديدة للكتلة السكنية القديمة. وتدل الوقائع الميدانية على أن انقسام المسكن الريفي إلى قسمين إحداهما للحظائر وقيعان النوم، والآخر لغرف المعيشة واستقبال الضيوف من الملامح الشائعة في النمط الوسيط. يضاف إلى ذلك اتساع النوافذ وتعددها، وقلة استعمال الفراغات والمحيط الخارجي للمنزل مقابل التركيز في

الاستخدام على الغرف المغلقة. وفي هذه المرحلة انتهى استعمال أسطح المنزل كمكان للنوم واكتساب المسكن الريفي مكانة أكبر بالمقارنة للحقل. ولذلك ضعفت الحركة والنشاط اليومي من المنزل إلى الحقل والعكس، كما قل اهتمام القرويين بالقيمة التراثية والاقتصادية للأراضي الزراعية، وبدأت ظاهرة "تجريف الأرض في الانتشار" (25).

ولقد بقيت قيم "الانتماء للأرض" الزراعية وهو انتماء عائلي وقرابي "وشرف الدفاع عنها" و "التوسع في حيازتها" من المحددات الأساسية لاستمرار العلاقة المتوازية بين المسكن والحقل. وانعكس ذلك بشدة على أعمال التشييد التي اشتملت على محاذير لا ينبغي تجاوزها خلال المرحلة التقليدية. ولكن هذه القيم تداعت أمام حاجات الشباب وتطلعاتهم نحو التحديث. لاسيما وان هذه الشريحة حققت حراكا مهنيا، نتج عنه التحول النسبي عن المهن والأعمال الفلاحية ذات الغلبة على النسق المهني التقليدي إلى أنساق فرعية أخرى (26).

لقد كان لتغير النسق المهني انعكاسات على طرق التشييد والتقسيمات الداخلية للمسكن الذي بدأ يحتل مكانة موازية نسبيا لما يمتلكه القروي من الأراضي الزراعية. ولذلك شهدت المرحلة الوسيطة موازنات عدة بين عمران الحقل وعمران المنزل، والقيمة الاقتصادية للعقارات في مقابل القيمة المنفعية للأطيان، والعائد الناتج عن بيع المحصول في مواجهة الراتب الشهري عن العمل غير الفلاحي. وفي نهاية تلك المرحلة بدأت رحلة العودة من الحقل إلى القرية ونقصد بها زيادة كثافة العلاقات وتعدد أوجه النشاط داخل المحيط السكني خلال ساعات النهار، والتخلي تدريجيا عن الارتباط التقليدي ببيئة المزرعة والمشيدات القائمة فيها من الحظائر والأكواخ. وجاء ذلك مصحوبا بالانصراف النسبي عن تربية الماشية من أجل استعمالها في العمل الزراعي بعد أن بدأت التقنيات الحديثة "الميكنة الزراعية" تنتشر في القرى بشكل تفاضلي.

والجدير بالإثبات أن هذه التغييرات تزامنت مع المرحلة المسماة "بمرحلة الانفتاح الاقتصادي" تلك المرحلة التي تمثلت في التحول التدريجي عن الاقتصاد الاشتراكي وسيطرة الدولة على قطاع الإنتاج

إلى النظام الرأسمالي. وتميزت فترة الانفتاح بميول استهلاكية شديدة أخلت بالتوازنات الاقتصادية، وكانت لها انعكاسات سلبية على بعض مظاهر الحياة ومن بينها العمران القروي، [27] الذي تأثر بشدة بالمنيل المتزايد نحو استيراد التكنولوجيا المنزلية وتأثر بحركة التبادل التجاري للمنتج المستورد. ولذلك انتشرت "البوتيكات" وهي محلات تجارية تروج للسلع الوافدة في بعض القرى التي شملتها الدراسة.

ويعتبر الانفتاح الاقتصادي مضافا إليه عامل الهجرة الخارجية إلى دول الخليج العربي بخاصة، وأيضا تغير النسق المهني وانتشار خدمات التعليم من أكثر العوامل تأثيرا في حركة التشييد في المرحلة الوسيطة التي تطورت واتخذت الشكل الطفري منذ أواخر الثمانينات وحتى نهاية القرن العشرين. وهذا ما ينقلنا إلى المرحلة الثالثة أو مرحلة العمران الحديث والمعاصر. فقد اقترنت فترة الانفتاح الاقتصادي بتداعي القيم لاقتصادية للأراضي الزراعية في مقابل الارتفاع الشديد للأراضي العقارية. ونتج عن ذلك انتشار ظاهرة تجريف لأراضي الزراعية بشكل حاد من أجل الاستثمار في العقارات المبنية فتضاعفت قيمة هذه العقارات على الرغم من زيادة حجمها والتوزيع الرأسي والأفقي في الوحدات المشيدة في الريف. ونتج عن ذلك تدخل المشرع لتحريم التجريف والبناء على الأراضي الزراعية معا. وينطوي ذلك على تفاصيل كثيرة لا سبيل إلى إثباتها هنا [28].

وثمة ما يشر إلى أن التدخل التشريعي ضد ظاهرة التجريف والتبويرر اقترن بإجراءات من قبل الدولة، ومبادرات من جانب الأفراد والمؤسسات لإنتاج بدائل من الطوب الأسمنتي والطفلي الحجري والرملي أمكنها سد الاحتياجات الملحة والشديدة لمواد البناء التي أصبحت في هذه المرحلة الحديثة منتجا حضريا بالدرجة الأولي، ويناظر المستخدم في عمران المدن والمراكز الحضرية. لأن الطرق القديمة في إنتاج الطوب المحروق عن طريق "القمائن" توقفت تماما في المناطق الريفية وشبه الريفية والحضرية أيضا بسبب تجريمها إنتاجا وتداولا وتخزينا. وينطوي ذلك على مظاهر للمقاومة والصراع الذي استغرق فترة زمنية تجاوزت خمس سنوات [29].

وكان من نتيجة ذلك تحول القرويين نحو التقنية الحديثة فظهرت "العمارة" و "الشقة" و "الفيلا". وتكشف اللقاءات الجماعية على أن ارتفاع المياه الجوفية ودخول المرافق العصرية كالمياه الجارية والكهرباء والصرف الصحي من العوامل التي دفعت إلى إحلال البناء الحديث محل المساكن القديمة والوسيطة لا سيما بعد أن تسبب العدوان الإسرائيلي 1967م وحرب الاستنزاف وانتصار أكتوبر في تدمير عددا كبيرا من منازل القري وقضى على الكثير من المساكن الطينية وغيرها.

إن أبرز مظاهر التطور التي يمكن إثباتها خلال المرحلة الحديثة هو ذلك التحول شبه الكامل عن النماذج التقليدية والوسيطة إلى الطرز المعمارية ذات التقنية الحضرية، والتي تبتعد كثيرا عن معطيات البيئة الريفية، ويبدو ذلك واضحا في الشكل والمضمون. وأبرز ملامح التغير تلاشى المرافق التقليدية الخاصة بالتخزين وتربية الماشية والطيور، وتلك التي تختص بوسائل الطهي القديمة وصناعة الخبز وغيرها. ومن بين هذه المرافق "مخزن الحبوب" و "صومعة الطيور" و "حظيرة الماشية" و "المصاطب" والاستعمالات المعتادة للسطح، والاستخدامات الخاصة بالفراغات الداخلية والخارجية. هذا بالإضافة إلى تلاشي "الحضير" أو وسط الدار المكشوف ودواليب الحائط و "الطيقان" و "النوارز" و "الفرن البراني" و "الكانون" وغيرها الكثير.

وفي مقابل ذلك استحدثت غرف الاستقبال والنوم الحديثة واكتسبت كل الأماكن المسقوفة طابع الخصوصية بعد أن تحولت العائلة من الشكل الكبير الممتد إلى "النموذج الأحادي" Monogamy، الذي يتوزع أفراده بين أكثر من غرفة، مع تجمع أفراد الأسرة في أوقات محددة، ثم تفرقهم. أي أن فرص المشاركة والتفاعل التي دعمت الطابع الانتشاري للعلاقات العائلية قديما. تضاءلت إلى حد كبير وأصبحت قاصرة على العلاقات الوالدية وعلاقات البنوة [30]. وأضيف بأن خصائص العمران الحديث تقترن دائما بالتفاعل الاجتماعي ونوع النشاط، وبالقيم والمعتقدات والأفكار باعتبارها عناصر ثقافية مؤثرة. فالأبواب الكبيرة المؤلفة من قطعة واحدة والمتعددة من الداخل، وكذلك النوافذ الضيقة، اتصلت بوظيفة الأمن المشترك في النماذج القديمة، وبحرص القروي

على التستر على كل ما يحول دون معرفة الأسرار الخاصة للعائلة. ولذلك خلت المنازل من الشرفات التي أصبحت في النماذج الحديثة مرفقا للاتصال بين الجيران.

وعلى الجانب الآخر أثر العمران متعدد الطوابق على مفهوم الجيرة وطبيعة العلاقات داخل الناحية. فقد كان مفهوم الجيرة في النماذج القديمة يتبع خطوط الامتداد الأفقي في البناء وفي الحركة المرنة حيث سهل على الحائزين للجدار المشترك تبادل المنافع والتناوب في الأدوار، وسرعة الاستجابة عند طلب العون، وذا ما لا يحققه العمران الرأسي على الرغم من اشتراك الأخوة أو أفراد العائلة في ملكية العمارة. وقد كانت ولا زالت الحركة الأفقية المصرية أيسر منالا وأكثر تكرارا. بل أن ظاهرة الإبهام الشخصي بدأت تشق طريقها وسط النواحي التي تشمل على عدة طوابق في كل منها عدد من الشقق.

وخلاصة القول أن مظاهر العمران الحديث في القرية المصرية جنح بشدة نحو تقليد ومحاكاة النماذج الحضرية، وأصبح سوق المدينة المصدر الرئيسي لمواد التشييد وأساليب الإنشاء والتصميمات المعمارية الداخلية والخارجية وامتدت صور التبعية إلى الأثاث والمقتنيات من الأدوات المنزلية ووسائل الترفيه والزينة وتبع ذلك انفصال عن معطيات البيئة التي كانت عميقة التأثير في كل شيء ويمكن رصد أهم مظاهر التطور ونتائجه وعوامله فيما يلي:

1-شهدت البنية الاقتصادية الاجتماعية للمجتمع المصري خاصة في عقد الستينات من القرن العشرين وما تلاها تحولات سياسية وتاريخية أدت إلى تعرض الصفوات القديمة من كبار الملاك والتجار والسياسيين القدامى للحراك الاجتماعي الهابط Lower Social Mobility. وظهرت صفوات جديدة صاعدة، ثم كانت النكسات السياسية والأزمات الاقتصادية التي أدت إلى حركات مضادة وتفاعلات عديدة غيرت الكثير من أساليب الحياة التقليدية [31] وظهر تجار العقارات في القرى، وحل "المقاول المعماري" محل "البناء التقليدي" وانفصل التصميم -بفعل آليات السوق -عن التنفيذ. ولذلك ظهر "المهندس" "فني التنفيذ" و "متعهد مواد البناء".

2-التحول الليبرالي إلى في مجال الاقتصاد ممثلا في نمو القطاع الخاص في مجال البناء وما يتصل به من مواد وخدمات وسياسات. وفي بضع سنوات تقلص وجود القطاع العام في مقابل التوسع في قطاع الأعمال والاتجاه نحو الخصخصة. وقد كان نصيب المدن كبيرا من هذه التحولات ولكنها انعكست بشكل غير مباشر على العمران الريفي.

3-الهجرة الخارجية المؤقتة والدائمة التي شملت أعدادا كبيرة من سكان القرى وشريحة الفلاحين بخاصة. وحمل العائدون نهائيا أو لفترات محدودة مدخراتهم التي اتجهت إلى مجالات الاستثمار العقاري وهو المجال السهل والمضمون لأن المستثمر القروي يحتفظ بأصول أمواله الثابتة عن طريق الحيازة المستمرة للعقار مع تقييد فرص انتفاع الغير به [32].

4-تغير النسق المهني في القرية المصرية، حيث تدل نتائج دراسة الحالة في القرى جميعا على تراجع عدد المشتغلين بالقطاع الزراعي أو المهن الفلاحية التي نقصت إلى ثلث عددها في عقد الستينات، وتشير هذه النتائج إلى أن تزايد فئات المشتغلين بالأعمال غير الفلاحية ضاعفت الاهتمامات بالتنمية العمرانية ذات التقنية الحديثة المنقولة عن المدن.

5-ارتقاء مستوى التعليم وتراجع نسبة الأمية وهو ارتقاء في الكم والكيف معا وله أبعاد متعددة ذات تأثير مباشر في انتشار نماذج العمران الحديث والتحول الطفري عن العمران التقليدي.

6-تقدم وسائل وأساليب الاتصال العامة والشخصية. وقد ساهمت هذه الوسائل بشكل مباشر في نقل واستخدام التقنيات المنزلية الحديثة.

رابعا: نماذج العمران الريفي (البنية والخصائص والوظائف)

يتناول هذا الجزء من البحث التكوين المورفولوجي للمسكن الريفي والخصائص الأساسية للعمران ابتداء بالتخطيط والتصميم الخارجي والداخلي وإعداد مواد البناء ومرورا بالتقسيم الداخلي للغرف والفراغات والمرافق وانتهاء بالتشطيب والتخصيص الوظيفي للوحدات والأقسام. وتشتمل البنية على مصفوفات متعددة من المواد والمكونات والوحدات الأساسية والفرعية التي تضم تفاصيل عديدة عن

المسكن القديم التقليدي والنمطي والعصري الحديث. والواقع أن التداخل بين أشكال العمران وتباينها خلال الفترة الزمنية الواحدة وعبر الفترات المتعاقبة يضع الباحث أمام خيارات عديدة عند إجراء المقارنة بين نماذج متعددة، تضم تفاصيل متغايرة، وذلك عن طريق تطبيق قواعد المنهج المقارن، التي تقضي بإحصاء أوجه التشابه والاختلاف النسبي بين الوحدات، وضرورة توحيد مقامات المقارنة (33) والأخذ بعين الاعتبار البعدين التاريخي والجغرافي.

هذا بالإضافة إلى التفرقة بين المحددات والعناصر البنائية Structural Dimension والأبعاد الفسيولوجية الوظيفية Functional Dimension. وكلها أصول منهجية تتطلب وضع جداول مقارنة بين الخصائص المتصلة بالأبعاد الهندسية والشكل، والأقسام الأساسية والفراغات، وبين الوظائف والمنافع والاستعمالات ولكل من الجانبين الرئيسيين ملامحه ودوره. وفي ضوء ما تقدم أقدم عرضا للنماذج الأساسية الثلاثة، من حيث المواصفات المعمارية الأصلية والفرعية، والأصيلة والدخيلة، والقديمة الوسيطة والحديثة ثم انتقل في مرحلة تالية لوصف وتحليل الوظائف والمنافع وذلك على النحو التالي:

(1) النماذج العمرانية من حيث التصميم:

النموذج الحديث والمعاصر	النموذج الوسيط	النموذج العتيق
– كانت بداية انتشار النماذج الحديثة والمعاصرة في أواخر الستينات، واكتسبت طابع الطفرة في عقد الثمانينات من القرن العشرين. – واقترنت البداية بأعداد متناثرة من المساكن الخرسانية ذات الطابق الواحد والتي أخذت شكل الشقة.	– بدأت النماذج الوسيطة في الستينات من القرن العشرين حيث اقتصر التخطيط الاقتصادي الاجتماعي في الريف على بعض المشروعات الخدمية التي قامت بها الدولة قبيل فترة الانفتاح. – وظهرت طائفة من البناءين منذ بداية الخمسينات وأخذت	–يصعب أن نحدد بداية معينة لهذا النموذج. ولكن جيل الأجداد الذي انتهي منذ ما يقرب من خمسين عاما مضت على الأقل، هو الذي عاصر الحياة في المساكن العتيقة وتمكن من بث خبرته وطرائق حياته لجيل الآباء الذين شملهم البحث واعتمد تصميم المسكن

– وظهر "المقاول" المعماري في الريف واستخدمت الرسوم والتصميمات الهندسية التي كانت شرطا ضروريا للترخيص بالبناء هذا إلى جانب دخول عدد من الفنيين من مختلف التخصصات في شريحة المخططين، وأصبحت عمليات التشييد تنفيذية فقط يشارك فيها كل مهني بدوره وفي حدود تخصصه. وذلك ضمن منظومة مرحلية.	دورا مهما في تقسيم المساحات المعدة للبناء وتوزيعها على الغرف والمرافق. – واتصلت خبرة البناء ببعض وسائل وأدوات القياس المساحي التي كانت في حوزة ثلاثة فقط من ذوي الخبرة في القرى الخمس ونشطت حركة القياس المتري بعد انقسام الأسر الممتدة وبروز ظاهرة قسمة الميراث العقاري بين الأسر الصغيرة "النووية" التي بدأت الانتشار.	وتخطيط حيزه الجغرافي وأقسامه وفراغاته على الخبرات المعرفية المختزنة لكبير العائلة أو عميدها تحديدا. – وكان الاهتمام بالفراغات الخارجية والداخلية من بين المعايير التي تحدد المساحات الداخلية وتعين موقع الحضير، وهو غالبا وسط المسكن. – ولم يعرف القدماء الخبرات الاستشارية التي تميز بعض ذوي الرأي في عمليات التشييد.

(2) النماذج العمرانية من حيث الموقع والمساحة:

النموذج الحديث والمعاصر	النموذج الوسيط	النموذج العتيق
– ضاقت المساحات كثيرا على الرغم من التوسع العمراني والامتداد الأفقي نحو الأراضي الزراعية. ويستفاد من دراسة الحالة تكرار حالات انقسام المساحة الواحدة التي كان يمتلكها الجد أو الأب داخل الكتلة السكنية أو في المناطق المتاخمة بين عدة أسر صغيرة. ولذلك قلت المساحات النمطية وتراوحت ما بين 80	– نقصت المساحة الكلية للمسكن، ولعبت ظاهرة الانقسام النووي في العائلات الممتدة دورا مهما في انشطار المساحة الأصلية للمسكن القديم إلى نصفين أو أكثر. وتراوحت المساحة النمطية للمسكن الريفي في القرى محل البحث ما بين 150 – 200 م2. – وحدث تحول عن المواقع	– تميزت المساحة بالاتساع لسد حاجات الأسر الزواجية والمركبة التي تنتمي إلى البدنة أو العائلة الممتدة. وتراوحت المساحة النمطية في مساكن العائلات الأساسية والأصلية ما بين 400 -500 م2. – ولاعتبارات أمنية عديدة اقتصر البناء على المناطق المتاحة داخل نطاق الكتلة السكنية، ولا يوجد أثر لمنازل

– 120 م2 وبدأت حركة واسعة للامتداد السكني عبر الأراضي الزراعية غير أن قوانين التحريم دفعت القرويين إلى التوسع العمراني الرأسي.	القديمة بسبب ضيق المساحات واتجاهات بعض الأسر الجديدة إلى تشييد مساكنها خارج الكتلة السكنية وظهرت جيوب متناثرة لمساكن وسط الحقول.	مشيدة بالحقول أو بعيدة عن العمران. وتتحكم في اختيار المواقع فراغات تصلح للتشجير، وممارسة الأنشطة الفلاحية وتجمعات المناسبات الاجتماعية.

(3) النماذج العمرانية من حيث خامات البناء:

نقصد بخامات البناء كل المواد والمكونات المستعملة في تشييد المسكن سواء كانت من معطيات البيئة الريفية أو منقولة من مناطق أخرى.

النموذج الحديث والمعاصر	النموذج الوسيط	النموذج العتيق
– انحسرت إلى حد كبير، ولكن بشكل نسبي بين القرى السبع المكونات المحلية من الملاط والأخشاب وغيرها في مقابل الانتشار الواسع لبدائل التشييد من الطوب "المحروق" و "الطفلي" و "الأسمنتي" و "الدبش"، بالإضافة إلى الحديد والألمونيوم والرخام والبلاط وغيرها. – أصبح استعمال الخامات التقليدية محدودا جدا في قرية الجنابن وجنيفة وكبريت بخاصة لأسباب أيكولوجية وتكنولوجية وثقافية اجتماعية عديدة من أهمها العودة بعد مرحلة التهجير	– جمعت مواد البناء بين المكونات التقليدية المشار إليها في النموذج السابق وبين خامات جديدة منها الطوب الأسمنتي والآجر، والرمل والحديد والجير وبعض الزيوت وانتشرت الطرز المعمارية المسلحة. وظل الانتشار الأوسع للخامات التقليدية. – وأهم ما يميز النماذج الوسيطة تلك الازدواجية في الاستعمال بين المواد التقليدية والحديثة داخل المسكن الواحد.	– تتكون خامات البناء من الطوب اللبن، والطوب المحروق ويقتصر استخدام هذه الأخير على الجزء الأسفل من الجدران وكان استعمال الأسمنت المسلح محدودا جدا ومقتصرا على بعض الصفوات. – وإلى جانب الطوب توجد الأخشاب "البلدية" والإفرنجية و "البوص" و "سعف النخيل" و "قش الأرز" و "التبن" ومخلفات بعض النباتات والحيوانات وتلك هي المكونات النمطية للبناء.

والاحتكاك الحضري بمدن مصر المختلفة علاوة على مساعدات الدولة.		

(4) النماذج العمرانية من حيث أدوات البناء وتقنياته

النموذج الحديث والمعاصر	النموذج الوسيط	النموذج العتيق
– كثر استعمال "خلاطات المواد" وبقيت الأدوات المشار إليها في المرحلة العتيقة مستمرة. – يتميز النموذج المعاصر بتعدد مستويات تقنيات البناء التي جنحت إلى التخصص وأصبح لكل مرحلة من مراحل التشييد وتكوين البنية الأساسية للمرافق وسائلها الخاصة كما هو الحال في العمران الحضري.	– ظل استعمال الأدوات السابقة شائعا. ولم تستخدم آلات خلط المواد "الخلاط الميكانيكي" أو "الخلاط اليدوي" إلا نادرا وانحسرت فرق العمل بطريقة المناولة وحل مكانها مجموعات العمل الصاعدة الهابطة عبر السقالات الخشبية.	– من أهم أدوات البناء "المسطرين" و "المحارة" و"الميزان المائي" و"السقالات الخشبية" و"السلالم المتنقلة. – واعتمدت تقنيات البناء على الخبرات المحلية وبعض الأدوات البسيطة وكانت طريقة "المناولة" التي يصطف فيها فريق العمل أكثر شيوعا.

(5) النماذج العمرانية من حيث شكل المسكن ونوع البناء:

النموذج الحديث والمعاصر	النموذج الوسيط	النموذج العتيق
– تعددت أشكال العمران ووجدت الأنواع المختلطة فهناك. أ–المنزل المؤلف من شقة واحدة أو شقتين، وله مدخل واحد وشرفة أو عدة شرفات. ب–المنزل المؤلف من قسمين ذات الأعمدة والسقف	– يشتمل النموذج الوسيط على عدة أشكال من بينها: أ–المسكن الريفي المكون من قسمين يفصل بينهما باب يسمى باب "الوسط" أو باب "الحضير". ب–"دار العيلة" وتتكون من عدة قيعان لكل وحدة فرعية	– تميز المسكن النمطي القديم بالعشوائية في الانتشار وكثرت الخطوط المنحنية والضروب المتعرجة والحارات المسدودة. وتجانست المباني في الشكل الخارجي وفي المداخل والمحيط وتلاحمت الجدران المشتركة وأهم النماذج غير النمطية

الخرساني والقسم الآخر الذي يتصل بالأول عن طريق باب داخلي وهو مشيد من الطوب المحروق والأخشاب. ج-نموذج العمارة متعددة الطوابق. د-المنزل الريفي المبني من البوص والأخشاب. هـ-البيت الريفي المشيد من الطوب اللبن وبه المرافق التقليدية القديمة وأكثر الأنواع انتشارا المسكن المؤلف من شقة واحدة.	داخل العائلة واحدة منها، كما تعددت بهذا النمط الحظائر والمخازن المقسمة بين الوحدات. ج-المسكن الريفي الصغير ويضم غرف ثلاث، وقاعتان، وحظيرة للمواشي. د- "البيت الطوفي" وتتكون جدرانه من الطين لا اللبنات، ولا يزيد ارتفاعه عن مترين ومسقوف بالبوص وسعف النخيل وفروع الأشجار.	"دوار العمدة" وبعض "قصور كبار الملاك" وتميزت بفخامة البناء من حيث الشرفات الواسعة والأعمدة ذات التيجان، والرسوم والنقوش البديعة ذات الألوان الزاهية. هذا بالإضافة إلى كبر المساحة وحداثة مواد البناء وتعدد الغرف.

النموذج الحديث والمعاصر	النموذج الوسيط	النموذج العتيق
- أصبحت "قيعان النوم" ذات الشكل التقليدي محدودة الانتشار في القرى بعد تكرار عمليات الإحلال والتجديد وإعادة التشييد في الطرز التقليدية كما فقدت الكثير من وظائفها. - حلت غرف الاستقبال المؤثثة بالأطقم الحديثة محل "المندرة" المؤنثة "بالدكك الخشبية أو "الكتب" أو المقاعد	-انحسرت "قيعان النوم القبائية من النماذج الوسيطة وبقيت القيعان غير القبائية محدودة الانتشار كما خلت من بعض أقسامها الداخلية مثل "الطيقان. - وفي مقابل ذلك تعددت الغرف المعدة للنوم واستقبال الضيوف واختفت "المنادر" كأماكن مشتركة لاستقبال الضيوف بعد أن تحولت الأسرة	- يتكون المسكن العتيق من "القيعان القبائية" ذات الشكل المخروطي المستدير الذي تعلوه عند السقف "تاروزة" للتهوية وتتكون الجدران والسقف من الطوب الأخضر والطين. كما وجدت القيعان غير القبائية. - وتشمل القاعة النمطية على "الفرن" و "البحراية" و "المصطبة" و "الكسلانة" و "الطاقة" و "الشنشنة" و

المصنوعة من النخيل. – وهناك تباين بين القرى محل البحث بالنسبة للحظيرة التي اختفى وجودها من معظم مساكن قرية الجناين، وبدرجة أقل في القرى الأخرى ونفس القياس يصدق على قيعان العلف والحضير. – أصبح الفراغ العمراني غير المسقوف محدود جدا، حيث تعتبر "المناور" بديلا وظيفيا مهما واتجه العمران نحو ضم فراغات المحيط الخارجي إلى المساحة المبنية.	عن الشكل الممتد. ومع وجود "الحضير" المكشوف والحظائر و "قيعان العلف" إلا أن عددها قل عن ذي قبل، وضعف الاهتمام بها واكتسبت "الصالة المسقوفة" أهمية أكبر، ولم تعد الأقسام الخارجية في محيط المسكن ذات أهمية.	"المهج" وأحيانا "خزانة الألبان". – وتعتبر الحظيرة وقاعة العلف والمندرة والحضير أو "وسط الدار" المكشوف أو الصالة المسقوفة من التقسيمات الأساسية للمنزل من الداخل، بينما تكون المصاطب المشيدة عند مدخل المسكن من التقسيمات النمطية الخارجية.

(8) النماذج العمرانية من حيث أنواع الأرضية والطلاء:

النموذج الحديث والمعاصر	النموذج الوسيط	النموذج العتيق
تضاعفت صور الخلط والازدواجية في المنازل المشيدة من الطوب اللبن بخاصة وزاد الاهتمام بالطلاء من الداخل بالجير والزيوت وغيرها. – وجدت منازل مشيدة كلها من الطوب اللبن ولكن جميع الأرضيات فيها من البلاط أو "دكة الأسمنت". – أصبحت معظم المساكن	– جمع المسكن الوسيط بين المواد التقليدية المستعملة في المنازل المبنية من الطوب اللبن. – انتشر استعمال البلاط في معظم المنازل المشيدة حديثا منذ بداية الستينات كما كثر استخدام الأسمنت والجير والزيوت خاصة في دورات المياه. شهد هذا النموذج تداخلا	– استعمل "الملاط" المكون من الأتربة والقش والماء في إعداد أرضية الغرف وطلاء الجدران والسقف من الداخل وتمكن القرويون بجهودهم الذاتية من إعداد أنواع مختلفة متباينة في درجة التماسك من الطين. – تخصص عدد من المحترفين في دهان الحوائط بإتقان خاصة جدران المضايف و"المنادر"

المبنية من الطوب المحروق والمسلح مطلية من الداخل بالزيوت والمواد الصناعية الأخرى وبقيت أنواع الطلاء التقليدية محدودة الانتشار.	واختلاطا بين المواد التقليدية والحديثة داخل المنزل الواحد حيث وجدت الغرف المطلية بالزيت والأرضية المبلطة إلى جانب الغرف المطلية بالطين، كما جاور الطلاء بالجير "الطرطشة الأسمنتية". – كثرت المساكن غير المطلية من الداخل والخارج. وهذا نمط لم يكن شائعا من قبل.	و"قاعات النوم" واستعمل "الطين المعتق أو المخمر بدرجات متعددة في أنواع من الطلاء الأملس، ذو المتانة الشديدة، وقوة التحمل، ومقاومة التغيرات الطقسية عدة سنوات. – استعملت دكة الأسمنت العادية والملونة في بعض غرف المسكن القديم، ولم يستعمل البلاط إلا في عدد قليل جدا من المساكن. وشاع استعمال الجير في الدهانات وقل استخدام الزيوت.

(9) النماذج العمرانية من حيث وحدات التهوية والانارة والتدفئة:

النموذج الحديث والمعاصر	النموذج الوسيط	النموذج العتيق
– تلاشت النوافذ الضيقة و "النوارز" وحلت المناور مكانها بالإضافة إلى تعدد النوافذ الكبيرة. – أصبحت الكهرباء المصدر التام للإضاءة وأصبحت "لمبات الجاز" ذات قيمة تراثية. – تعددت مصادر التدفئة وجمعت بين التدفئة الكهربائية، والتدفئة بالغاز في عدد كبير من	– حلت النوافذ الواسعة محل "الحضير" و "الناروزة" كمصادر للتهوية. – انتشرت "المناور" في المنازل الجديدة. – انتشرت الكهرباء في معظم منازل القرى. – ظلت المنائد والشلى المصدر الأساسي للتدفئة. – استخدمت بعض الأسر	– كان "وسط الدار المكشوفة" مصدر التهوية الرئيسي في المنزل. – اقترنت "الناروزة" بوظيفة التخلص من الأدخنة والأبخرة. – تميزت النوافذ بالضيق وقل وجودها. – استعملت لمبة "الكيروسين" في الاضاءة لدى الغالبية الكبرى من السكان. – وجدت المصابيح الأخرى مثل

منازل القرى محل البحث. - وحلت سخانات المياه في معظم المساكن المشيدة من الطوب المحروق والخرسانة.	"الدفاية الكهربائية. - أصبح الفرن مصدرا محدودا للتدفئة. - استعمل عدد محدود جدا من السكان "المراوح" الكهربائية.	"الكلوب"، على نطاق محدود. - اعتمدت التدفئة على "الأفران" و "المنائد" أو "الموافد" وكانت مادة التدفئة الوقوف الجاف.

ثانيا: التقسيم الوظيفي للنماذج العمرانية:

يتصرف التقسيم الوظيفي إلى المنافع أو الخدمات التي يؤديها المسكن الريفي بتقسيماته الأساسية والفرعية. وهنا تجب الإشارة إلى أن "البدائل الوظيفية" تختلف باختلاف النماذج العمرانية، وتباين المراحل والفترات الزمنية. وتتعقد العلاقة بين تطور ونمو العمران والتنمية الاجتماعية الثقافية وتصبح محلا لدراسات وبحوث كثيرة. وحيث أن هذا البحث يركز على عناصر التباين بين الأصالة والمعاصرة أو التقليد والتحديد فإن المقارنة على مستوى الوظائف تتطلب تقسيم الوحدات الوظيفية على نحو مغاير للتقسيم المورفولوجي الثلاثي التكوين المشار إليه سلفا.

(أ) الوظائف المرتبطة بالفراغات:

يقصد بالفراغات هنا المواقع غير المسقوفة خارج المنزل وفي محيطه وداخل المنزل وأعلاه. وهنا تجب الإشارة إلى أن الفراغ يمثل بديلا مهما، ويكون محورا لنشاط القروي الذي يتميز بالحراك الفيزيقي داخل المجتمع المحلي. ومن بين الفراغات "الحضير" و"السطح" والمحيط الدائري غير المسقوف للمسكن. كما يعتبر مدخل المسكن فراغا يكثر استخدامه من قبل الأسرة. وكذلك كل المساحات التي تفصل بين حظائر الحقل. ويميل القروي بطبعه. إلى ممارسة الكثير من المناشط في المناطق الخلوية. لذلك كان النموذج التقليدي العتيد للمسكن الريفي مرتبطا أساسا بفترات الراحة والنوم اثناء الليل، يهرع إليه الفلاحون العائدون من الحقل، ولا يغادرونه غالبا إلا صباحا.

وخلال الفترة التي سبقت عقد السبعينات بقيت استعمالات الفراغات أساس الحياة المشتركة لأفراد البدنة والعائلة الممتدة. وعلى سبيل المثال كان فصل حصاد القمح والعمليات الخاصة بفصل القش عن الحبوب تستغرق عدة شهور يقضيها الفلاح في الأماكن الخلوية. وحيث كانت المهنة الرئيسية هي الاشتغال بالزراعة فقد تفوقت فسحة الحقل على فسحة المنزل والفراغ الخارجي على الداخلي. وتجاوز النشاط مواقع العمل إلى حيز الممارسات والأنشطة الاجتماعية والترويحية. بحيث أصبح الفراغ الخارجي في "الجرن" و "السوق" و "الحقل" و "الطريق" امتدادا طبيعيا للعمران السكني. خاصة نتيجة لقرب تلك القرى من عاصمة المحافظة.

وعلى الجانب الآخر تم توظيف الفراغ المسور غالبا، والمحيط بالمسكن في أعمال التخزين وتشوين المواد، كما كان موقعا لتشييد بعض المخازن والصوامع والأعلاف وغيرها. هذا بالإضافة إلى استعمال جزء من هذا الفراغ في المناسبات الاجتماعية. أما الفراغ الكائن بمدخل المنزل التقليدي فقد شاهد تجمعات العائلة مع الأقارب والجيران فترة طويلة، وغالبا ما يتم تشييد "مصطبة" أو أكثر عند مدخل المنزل للجلوس والنوم فوقها. وقد انحسرت هذه الفراغات في العمران الوسيط ثم زالت عن معظم المساكن الحديثة وأدخلت هذه المساحات ضمن التقسيم العمراني الجديد والمواقع المسقوفة. ونفس القياس يصدق على فراغات المحيط. ونضيف بأن التعلق الشديد بعمران المنزل في النماذج الحديثة والمعاصرة اقترن بتناقض كبير في الأهمية النسبية لكل الأماكن الخلوية.

وتكشف وقائع دراسة الحالة عن أن الساعات التي يقضيها القروي بعامه، والفلاح بخاصة في المواقع الخالية والحقول أصبحت محدودة جدا، وذلك بعد تحول العمليات الزراعية من تكنولوجيا "الأداة" إلى "تكنولوجيا الآلة".

لقد كان الفراغ الفاصل بين حظائر الحقل وغيرها من المرابض والمساقي مكانا مفضلا لممارسة الهوايات مثل "لطاب" و "السيجة"، وفي التعبير اللفظي الفكاهي كما تجسده النكات العشبية و "الحواديث" و "مظاهر التندر" و "الحاجات الاجتماعية والثقافية"، في وقت ندرت فيه وسائل الاتصال وأدوات نقل الثقافة. وقد انحسرت هذه الممارسات وصور التعبير الحركي اللفظي خلال المرحلة الوسيطة من التطور العمراني ثم تلاشت نهائيا الآن وفقدت الثقافة الريفية الشعبية الكثير من عناصرها تحت وطأة العمران الحديث وانتشرت التقنيات الجديدة، وتقدمت وسائل الاتصال العامة وتتفق هذه النتائج مع دراسة أخرى في بعض الدول الأفريقية (34).

هذا ويعتبر فراغ "الحضير" موقعا مهما فهو مكان تجميع الخدمات المنزلية والمرافق المشتركة. "كالفرن البراني" و "السلم" و "الكنون" و "الطاقة" و "البنية" "خزانات الألبان" وغيرها. كذلك يعتبر الحضير وسطا داخليا للتحرك والانتقال من بعض الغرف إلى خارج المنزل، وايضا نحو سطح المنزل، وحظيرة المواشي. ونضيف بأن هذا الفراغ بمثابة المصدر الأساسي للتهوية والإضاءة التي تعتمد على المصادر الطبيعية. وقد تعرض هذا المرفق للإهمال خلال المرحلة الوسيطة ابتداء بعقد السبعينات، ثم زالت نهائيا في العمران الحديث. وحل محلها "المنور" والشباك.

فإذا انتقلت إلى "فراغ السطح" تجلت الفوارق الوظيفية بين النماذج العمرانية الثلاثة المذكورة والتي عبر عنها المبحوثون بشكل مفصل. فقد كان هذا الفراغ مركز تجمع الخدمات المعيشية ذات المكانة

الاجتماعية الاقتصادية الاستراتيجية للفلاح المصري خلال عقود طويلة. حيث جرى تقسيم المساحة الكلية للسطح بين الأسر الصغيرة Monog amious Famlies التي تنتمي إلى العائلة الكبيرة Extended Family أو إلى كيان أكبر هو "البدنة" Linage أو "البطن" Clan. ولكل أسرة قسم مستقل يحتوي على مخزون من الحبوب والمواد الغذائية الجافة. التي تبقى رصيدا يتم استهلاكه خلال الموسم الزراعي، وحتي يأتي المحصول الجديد أو تبادله وتسويقه خلال عدة شهور. وينطوي ذلك على تفاصيل لا سبيل إلى إحصائها. وترتبط هذه التفاصيل بقيم وعادات ومعتقدات وأفكار كثيرة (35).

وإلى جانب الوظيفة الاقتصادية لفراغ السطح تقوم الوظيفة الاجتماعية. فقد اتصل فراغ السطح في النماذج العمرانية العتيقة بتجمعات الأسر الصغيرة والمركبة وسط مساحات محددة تتيح فرص الاستقلال النسبي بين الأسر، كما تسمح بالالتقاء على نطاق أوسع عبر المساحة الكلية التي تراوحت ما بين 300 – 400 م2. وتمكن القرويون من تشييد أسوار من "الطوب" أو "الطوف" أو غيرها. ولا يزيد ارتفع سور السطح عن متر، ويتم إعداد الأرضية بشكل جيد كي تصبح صالحة للجلوس وتناول الطعام والنوم، خاصة خلال فصول السنة المعتدلة مناخيا (36).

وثمة ما يشير إلى استعمالات أخرى متعددة للسطح منها تجفيف الحبوب والملابس، وتربية الطيور وبعض الحيوانات الصغيرة. ولم يرد ضمن بيانات دليل دراسة الحالة ما يشير إلى استعمال الأسطح في المناسبات الاجتماعية قديما مثل الأفراح والمأتم وغيرها. وخلال المرحلة الوسيطة ضعف الاهتمام بأسطح المنازل وفقدت الكثير من وظائفها خاصة وظيفة "الخزين" و "النوم". وأهملت أسوار السطح ثم تلاشت تدريجيا. وتدل الوقائع الميدانية على أن النماذج الحديثة المشيدة من الأسمنت المسلح غيرت من وظائف السطح كثيرا. فقد جاء زوال مخازن الأسطح وأسوارها، وما يشيد فوقها من "مقاعد" أو "قاعات" مقترنا بظهور بدائل وظيفية مغايرة في مقدمتها استعمال الأسطح لتربية الطيور بشكل أساسي، بعد أن خلا المسكن من "الحظائر" و "عشش تربية الطيور". ومن بين الوظائف الجديدة تشوين مواد البناء وبقايا الأثاث والمخلفات الأخرى، كما استعمله البعض مكانا للأفراح بخاصة.

(ب) الوظائف الخاصة بالمواقع والمساحات المسقوفة:

تتعدد هذه الوظائف باختلاف نوع الموقع، ونمط التقسيم، والمحتوى الداخلي الفرعي لبعض الوحدات المشيدة. وفي هذا الصدد تعتبر "قيعان النوم" بتشكيلها "القبوي وغير القبوي"، وهما من

بين الوحدات العتيقة في تقسيم المسكن الريفي. موقعا مهما، يحتوي العديد من الوظائف. فهي تستعمل للنوم والجلوس، وطهي الطعام، وإنضاج الخبز، وحفظ المقتنيات المنزلية من الأدوات والملابس، بل والاستحمام أيضا. وتكشف تفاصيل دراسة الحالة عن إن "الاعة" في لغة العامة كانت وحدة الحياة النمطية في النماذج العمرانية القديمة. فلكل أسرة صغيرة تنتمي إلى عائلة كبيرة قاعة واحدة تتصف بالخصوصة، بينما تشترك كل الأسر في الوحدات الأخرى مثل "الصالة" و "المندرة" و "الحضير".

وحيث تضم القاعة تقسيمات فرعية منها "البحراية" و "المصطبة" و "الكسلانة" و "المهج" و "الشنشنة" و "الطاقة" و "خزانة الألبان" أحيانا، بالإضافة إلى "الفرن" و "الناروزة" فقد بقيت موقعا للعديد من المناشط الحياتية اليومية معظم فصول العام. ولم يخل منزل قديم من هذه الوحدة. بل أن تعدد "القيعان" بتعدد الأسر الصغيرة كان نمطا شائعا في المساكن التقليدية. وبانحسار النمط ضعفت وظائفه بالنسبة للنماذج الوسيطة، ثم كان تلاشيها وزوالها تماما في العمران الحديث.

وتكتسب حظيرة المنزل مكانة تالية لقاعة. ولها وظائف عدة تتجاوز دورها التقليدي في تربية الماشية. ولذلك تعددت الحظائر المنزلية بتعدد الأسر في العائلة الكبيرة. وتدل وقائع دراسة الحالة على انتشار الحظائر كبيرة الحجم التي يتيح اتساعها وانقسامها إلى أقسام متجاورة داخل مساحة واحدة. ويفصل بين كل قسم وأخر ؟؟؟ معين، عمود خشبي أو حاجز حجري أو طيني. ويتيح هذا التقسيم لأفراد العائلة كجماعة، أو أي منهم منفردا فرصة رعاية وحراسة الماشية ليلا أو نهارا [37]. وفي حالة الملكية المشتركة للحيوانات يتناول الكل أداء الخدمات، ولقد ضعف الاهتمام بالحظيرة تباعا، وخلت النماذج الوسيطة من الماشية عند أغلب الأسر، كما زالت الحظائر في أغلب مساكن القرى الكبرى بخاصة.

وتأتي في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية الوظيفية "المندرة" أو "المضيفة" وهي المكان المشترك بين كل وحدات العائلة الممتدة أو البدنة، وتحتوي على مقتنيات وأثاث مشاع بين كل الوحدات، ولها مواصفات معمارية تتفق مع وظيفتها الخاصة باستقبال الضيوف وقضاء المناسبات الاجتماعية ويحق لكل أسرة صغيرة استعمالها في أي وقت بشرط ألا يتجاوز الاستعمال الأغراض المخصصة لها. وفي حالات متكررة يستخدمها الذكور للنوم في الصيف في ساعات القيلولة. وغالبا ما يكون محتواها من الأثاث "الدكك الخشبية". وتعتبر "المندرة" الواجهة المعمارية والاجتماعية "لبيت العيلة" ولذلك يحدد

عميد العائلة أو كبير البدنة الاستعمالات المختلفة لها، كما يتمتع بسلطة إباحة أو منع الاستخدام. وفي بعض الأحيان يوجد بالمندرة دولاب خشبي بديع يخص "الجد" أو عميد العائلة" (38).

هذا وتأتي في المرتبة الرابعة الصالة المسقوفة بالمسكن وهي الفراغ الكبير الذي يقع في محل وسط بين قيعان النوم والمندرة ولها استعمالات مشتركة عديدة. والى جانب الصالة توجد "قاعات العلف" التي تعددت في النماذج القديمة بتعدد الأسر "النووية" وأحيانا توجد قاعة واحدة من هذا النوع والأمر محل اختلاف حسب حجم العائلة وامتدادها، ومساحة المنزل وسعة الفراغ المحيط به، والذي يخصص منه جزء لتشييد قاعات العلف. الجدير بالاهتمام أن هذه الوحدات تغيرت نماذجها خلال المرحلة الوسيطة وقلت وظائفها تدريجيا ومع استمرار وظائف المندرة والحظيرة والصالة وغيرها بشكل جزئي ضمن العمران القروي المعاصر إلا أن وظائفها ضعفت بشكل كبير وأصبح بعضها مهجورا تماما وأدى زحف العمران الحديث خلال نهاية الثمانينات وبداية التسعينات إلى انتهاء الوظائف المشار إليها سلفا بالضرورة لأن قلة الانتشار وندرته تعني أيضا الإحلال الوظيفي (39).

وتدل بيانات دليل دراسة الحالة على أن هناك مسميات لا يعرفها الأباء مثل لفظ "أوضة الضيوف" و "الصالون" التي حلت محل المنادر في النماذج الحديثة واكتسبت خصوصية وتفردا بسبب الانقسام النووي للبدنات والعائلات الممتدة. وتغير الأثاث بتغير التقنية الحديثة. وأصبح الصالون موقعا خاصا للأسرة يتميز بمواصفات عمرانية معينة من أهمها كبر النوافذ وتعدد طبقات أبوابها "ضلفها". وفي بعض القرى محل البحث من النادر أن تجد قاعات للتبن حتى داخل النماذج القديمة المتداعية.

(ج) الوظائف الخاصة بالمرافق الخدمية:

يقصد بالمرافق الخدمية كل موقع مشيد أو فراغ غير مشيد أو تقنية تؤدي وظائف غير الإقامة والنوم، أو تتصل بالمرافق الاقتصادية والاجتماعية أو تلبي وظائف حياتية يومية لسكان القرى مثل التخلص من الفضلات البشرية وغير البشرية، والتهوية والإضاءة والمياه وغيرها. وتأتي في مقدمة هذه المرافق "المخازن والصوامع" وهي وحدات صغيرة مشيدة بشكل بسيط لاستعمالها في أغراض متعددة من بينها تخزين الحبوب ومنتجات الألبان وتربية الطيور. ولقد لعبت هذه الوحدات دورا مهما في العمران التقليدي والقديم وتعددت نماذجها ومسمياتها بتعدد وظائفها. ومنها "الخنة" أو "الخزانة" و "الخم" و "العشة" و "المخزن الصغير". وتلك مسميات تخص مجتمع البحث ولها بدائل لفظية مغايرة نسبيا في مجتمعات قروية أخرى (40).

وخلال السبعينات وحتى نهاية الثمانينات قل الاهتمام ببناء هذه المخازن والصوامع، التي كانت تعتمد على طرق متفاوتة حسب مستوى النمو العمراني في كل قرية من قرى البحث. ويمكن القول بأن هناك تناسب عكسي بين التناقض التدريجي لهذه المشيدات، وبين الامتداد والانتشار العمراني للنماذج الحديثة. خلال عقد السبعينات وحتى عام 2000م. ويحدد التاريخ الأخير عنصر ندرة الانتشار الذي تمثل في واقع العمران الحديث، كما فقد المسميات الخاصة بهذه الأماكن معناها عند الجيل الحالي والشباب وصغار السن بخاصة. وحلت "الصندرة" و "دواليب" حفظ الأشياء والمقتنيات و "شرفات المنازل" و "الأسطح" محل المخازن والصوامع.

وعلى الجانب الآخر. أصبح استعمال "مرحاض الزريبة" –وهو على أشكال ونماذج مختلفة حققت انتشارها في بعض المساكن القديمة –أثرا بعد عين. وخلال المرحلة الوسيطة خصصت أماكن معينة في داخل المنازل المشيدة من الطوب اللبن والطوب الأحمر ايضا كمراحيض وتمثل ذلك في غرف صغيرة فجة التكوين تدنوها حفرة صغيرة، ويلي هذه الحفرة بئر مسقوف بالطوب الأحمر على شكل قبوه. وهذا هو المرحاض. أو "الكنيف" أو "بيت الراحة" وهذه الأنواع متباينة المستوى ولكنها واحدة الوظيفة. حيث تقتصر وظيفتها في النماذج العمرانية الوسيطة على "قضاء الحاجات" أي التخلص من الفضلات البشرية بالمعنى المحدود جدا للفظ، ثم كان ازدواج الوظيفة خلال مرحلة تالية أكثر تطورا. وذلك باستعمال المرحاض للاستحمام.

ويذكر المبحوثون أن تشييد غرف خاصة حديثة في النماذج السكنية المعاصرة أصبح جزء من البنية الأساسية للمنزل. وتغيرت المسميات التي تشير للمرحاض فأصبحت "التواليت" – "الكابنيه" – "دورة المياه". ويلاحظ أن بعض هذه الكلمات يدل على الازدواج الوظيفي الذي يمثله تخصيص غرفة واحدة تضم الحمام والمرحاض. وبقيت الألفاظ ذات المعاني المتأدبة شائعة لدى القرويين مثلما هي كذلك لدى سكان المدن. والواقع أن العمران القروي المعاصر ينقل الكثير عن الحضر في مقابل فقدان الخصوصية العمرانية للقرى.

ولم تعرف النماذج القديمة مرفق الحمام الخاص حيث كان الاستحمام يتم في "القيعان" باستعمال الأداة التقليدية "الطشت" وهذا ما تغير تماما خلال العمران المعاصر الذي استقل فيه الحمام عن المرحاض في حالات كثيرة. اصبحت وظيفة الحمام متعددة الأوجه. كما شمل العمران الحديث مرفق "المطبخ" كموقع مستقل له محتواه التقني والوظيفي المميز. وهنا تجب الإشارة إلى مرفق الصرف الصحي المتمثل في "المجرور" أي البئر المخصص لجمع الفضلات البشرية والبقايا الرطبة من المياه

وغيرها. وهذا المرفق ظهر خلال عقد السبعينات، ثم أصبح شائع الاستعمال في عقد الثمانينات وحقق تطورا كبيرا بعد ذلك ثم دخلت بعض القرى محل البحث ضمن المشروعات العامة للصرف الصحي.

بقيت الإشارة إلى مرفق "المياه" وتمثله "الطلمبة" كمصدر للمياه الجوفية النقية نسبيا والتي انتشرت في النماذج القديمة، وفي بعض "الأحواش" الخارجية لمساكن الأسر ميسورة الحال. وجمع هذا المرفق بين الاستعمالات الخاصة للعائلة والبدنة والاستخدامات المشتركة لباقي الأسر من ناحية. لاسيما وأن تكاليف هذا المرفق كانت مرتفعة نسبيا وبالتالي كان بكل ناحية طلمبة أو اثنتان. واتبعت الأسر الريفية أسلوب تخزين "المياه" في الأواني الفخارية والنحاسية (الزير –الزلعة –البلاص –القلة – القادوس –الجرة –البستلة –الدست –إلخ..) وكانت هذه الوسائل المستعملة لدى الأسر في القرى محل البحث فيما قبل الستينات على ما يذكر المبحوثون.

وحدث تحول نسبي في الاستعمالات الخاصة بالمياه من حيث المصادر والأدوات. وذلك بظهور المشروعات العامة والمشتركة التي شيدتها المجالس القروية في الستينات وما بعدها. وجمع العمران الوسيط بين هذا المصدر الحكومي وبين "الطلمبة". وشهدت هذه الفترة الوسيطة تنفيذ بعض مشروعات إدخال المياه الجارية إلى المساكن. وتم ذلك تدريجيا. وعقب السبعينات أهملت المشروعات الخاصة "بالصنابير العامة" ومع ظهور العمران الحديث بدأت المياه الجارية تنتشر في المساكن الحديثة حتى أصبحت الآن المصدر الأساسي لهذا المرفق.

هذا وقد كان الكيروسين المصدر الأساسي للإضاءة أثناء الليل واستعملت هذه المادة في أغراض أخرى تتصل بالمواقد والنظافة. وكانت "لمبات الجاز" من مستويات وأنواع مختلفة ذات وظائف حيوية في الإضاءة. وقد وجدت بدائل أخرى تعتمد على الكيروسين والكحول واستمرت بشكل جزئي خلال الفترة الوسيطة حيث بدأت الكهرباء تحل مكانها تدريجيا حتى أصبحت المصدر الأساسي للإضاءة ولتشغيل أدوات التدفئة والتهوية وغيرها في العمران الحديث والعصري. والمهم في كل هذا أن البدائل الوظيفية القديمة كانت تعتمد على تقنيات محلية قليلة التكاليف.

خامسا: **العمران والتغير الاجتماعي**:

يقصد بالتغير الاجتماعي في هذا البحث تلك الذبذبات التي تحدث في الحياة الاجتماعية صعودا وهبوطا وتصاحب عادة التحولات في نماذج العمران وفي الوظائف المتصلة بهذه النماذج. ويشتمل التغير على معاني النمو والتطور والتحديث والتنمية، كما يرتبط أيضا بالحراك الاجتماعي والثقافي

والمهني. ولقد كان اهتمام العلماء ولا يزال بمسألة السكون والتغير من بين القضايا المحورية في بحث التغير الاجتماعي. ويلاحظ أن مظاهر التغير قد تأتي نتيجة للتطور في العمران، كما تكون سببا في هذا التطور. وفي أي من الحالتين يبقى التلازم في الحدوث قائما.

ولقد ظل العمران الريفي في مصر متمركزا حول المحددات والأبعاد والمقومات التقليدية فترات زمنية طويلة فيما قبل عقد الستينات ولكنه شاهد تطورات كبيرة وسريعة بعد ذلك على النحو الذي بينت في الأجزاء السابقة. ويكشف الاقتران المتكرر بين تغير العمران وتغير المجتمع عن نتائج مهمة تخص العلاقات الاجتماعية على اختلاف أشكالها ابتداء بالعلاقات الأسرية وانتهاء بالعلاقات بين السكان على مستوى المجتمع المحلي ككل. وتكفي الإشارة في إيجاز شديد إلى بعض ملامح التغير في العلاقات. وبالنسبة لعلاقات الأسرية ترتب على الانتقال من النماذج العتيقة للمسكن الريفي مرورا بالنماذج الوسيطة وانتهاء بالنماذج الحديثة تغير في طبيعة الأسرة وحجمها وكثافتها ووظائفها فقد تحولت عن الشكل الأبوي الكبير الممتد ممثلا في البدنة والعائلة الممتدة ذات الحجم الكبير والانتشار الأوسع للعلاقات إلى الحجم الصغير والعلاقات المباشرة بين الأب والأم وأبنائهم المباشرين. وانتهى بيت العائلة التقليدي الموزع بنائيا ووظيفيا بين الوحدات التي تنقسم إليها العائلة. وكان من نتيجة ذلك ظهور نموذج الوحدة المعيشية المستقلة المنشقة عن "البيت الكبير". ولم تستقل المزرعة عن المنزل في الوظائف بالنسبة للعمران التقليدي. وهو الأمر الذي تغير تماما في العمران الحديث، حيث تضاعفت صور وأشكال العلاقات الاجتماعية في محيط المسكن الذي استقل وظيفيا عن الحقل في مقابل فتور كبير وضمور واضح للعلاقات الاجتماعية وسط الحقول [41].

وشهدت علاقات الجوار هي الأخرى ميلا متزايدا نحو الاستقلال، بعد أن كانت أكثر التحاما، وأشد تماسكا. ويرجع ذلك إلى طبيعة العمران الذي اتخذ طرازا عائليا مشتركا على مستوى الناحية. وساعدت الجدران المشتركة في النماذج القديمة على اتصال المصالح وتبادل الخدمات والمنافق، فضلا عن متطلبات الأمن والدفاع [42] بيد أن قاعدة التناوب في الاستعمال تغيرت، وحدث حراك مكاني شديد بسبب عمليات الإحلال والتجديد واتساع نطاق الكتلة السكنية فتعرضت علاقات الجوار للتشتت وفقدت العديد من عناصر الأصالة. أصبحت معاني الجيرة ووظائفها في القرى محل البحث أقرب إلى النموذج الحضري منها إلى النموذج الريفي. ومن أهم سمات علاقات الجيرة في العمران الحديث الاستقلال، وضعف فرص المشاركة، والإبهام الشخصي، وضيق نطاق المبادلات [43].

من جانب ثالث لعبت القرابة دورا كبيرا في الالتحام البنائي الوظيفي داخل الوحدات السكنية التقليدية وخارجها. ولكل من نوعي العلاقات مضمونه ودوره في تفعيل الأدوار وتبادلها. فقد بدأت الأنساق القرابية متجاورة في الناحية الواحدة وتجلى ذلك في مسميات بعض النواحي "الأحياء" بأسماء بدنات أو عائلات معينة تجاورت مساكنها وامتدت مسافات طويلة بل والتحمت جدران الوحدات المشيدة على اعتبار أن اجتماع صلتي القرابة والجوار معا يدعمان العلاقات الوثيقة التي تمتزج فيها رابطة الدم بالتعايش سويا في المكان المميز. وهو الأمر الذي تعرض لتولات ملموسة حيث ساعدت عوامل كثيرة على تباعد المسافات بين الجماعات القرابية، التي انقسمت وتوزعت وحداتها بين مواقع العمران القديم، والمناطق الجديدة المتاخمة عادة للمزارع، ولذلك فإن الخصائص العمرانية المعاصرة وتنوع نماذج المسكن الريفي بين "الشقة" و "الفيلا" و "العمارة" و "البيت الحديث" تلازمت مع تغير العلاقات الاجتماعية في الشكل والمضمون (44).

وتعتبر علاقات العمل وروابط المزاملة في الحقل والمنزل من المحددات الأساسية في تقدير عناصر المشاركة في عمليات التشييد ووضع آلياته موضع التنفيذ. فقد تشكلت هذه العلاقات على أساس تلقائي طوعي. وتمكنت جماعة المتزاملين من تشييد المسكن بتكاليف أقل، وباستعمال جيد للخامات المحلية، وأدوات محددة ولذلك كان بناء المسكن يعتمد بالدرجة الأولى على آليات التناوب والكفاءات البسيطة للمشاركين من الشباب بخاصة. ومنذ نهاية الستينات بدأ العمران الجديد في الانتشار. وظهر "مقاول البناء" و "متعهد الأنفار" وبعض "المعدات الميكانيكية" في خلط المواد ورفعها. وانحسرت فرق العمل الطوعي، وأصبح الأجر أساس العمل. وجاء ذلك مصحوبا بظهور طائفة من "الفنيين" في أعمال التشييد والبنية المرفقية.

لذلك امتدت الفترات الزمنية في أعمال البناء إلى عدة شهور، واعتمدت على فترات النشاط التي تعقبها فترات تراخي للعمل والنشاط واقترنت الدافعية للإنجاز بالإمكانات المتاحة والقدرة على المنافسة في مجال توظيف العمالة الفنية التي امتدت إلى الاستعانة بعمال من المدن والمراكز الحضرية المجاورة ولم تعد العلاقة بين المتزاملين الجدد علاقة تماسك اجتماعي قرابي أو محلي، وإنما التقاء مصالح ومنافع مادية مباشرة (45).

ولم يقتصر التغيير على طبيعة العلاقات الاجتماعية وأشكالها، وإنما امتد إلى جوانب اجتماعية كثيرة تتصل بالنسق المهني، وبمستويات التعليم، والمكانة الاقتصادية والاجتماعية، وبوسائل وأساليب الاتصال العامة وغيرها من الأبعاد والمحددات. والواقع أن التلازم في التغيير بين العمران وخصائص

ومناشط السكان يرجع إلى عوامل متعددة. بعضها اجتماعي تاريخي، والأخر سياسي اقتصادي، والثالث ثقافي، والرابع أيكولوجي [46]. لذلك وجب إثبات عوامل التغيير بشكل محدد على النحو التالي.

(1) العوامل الاقتصادية:

تعتبر بنود الدخل الناتجة عن بيع المحاصيل الزراعية، ومن العمل الزراعي، وتربية الحيوان، وكلها تشكل منظومة متجانسة من أهم مصادر الدخل بين الغالبية الكبرى من سكان القرى المصرية. لذلك اقترنت حركة التشييد والبناء في المراحل التقليدية بمواسم الحصاد وبعمليات تسويق المحاصيل حتى أن عمليات الإحلال والتجديد هي الأخرى كانت أكثر تكرار في نهاية المواسم الزراعية. لذلك كانت التغيرات في مظاهر العمران تسير بشكل تدريجي، وحسب الإمكانات المتاحة والتي تتباين من فصل لآخر ومن عام لآخر. غير أن هناك عوامل اقتصادية جديدة بدأت تؤثر على كل من العمران الريفي وعلى مناشط السكان وعلاقاتهم وفي مقدمة هذه العوامل ما يلي:

أ–تغير النسق المهني:

فقد حدث حراك مهني خلال الفترة منذ 1960م واستمر التحول في قطاع الأعمال والمهن بالقرى محل البحث مستمرا وبلغ حد الذروة خلال الفترة من 1975 -1995م حيث انحسرت الأعمال المرتبطة بفلاحة الأرض إلى حد كبير ولم تعد تتجاوز ثلث الأعمال. وفي مقابل ذلك تضاعف عدد العاملين في قطاعات أخرى داخل القرى ومن أهم هذه القطاعات العمل بالوظائف الحكومية، والاشتغال بالتعليم، والعمل بالمصانع والورش خارج نطاق القرى وداخلها هذا بالإضافة إلى نمو القطاع التجاري ممثلا في المحلات الصغيرة والصيدليات وغيرها. وأهم ما يميز النسق المهني في فترة التغير السريع ازدواجية العمل أو ثنائية الأداء والنشاط التي تمثلت في الجمع بين العمل الزراعي والاشتغال بالتعليم، أو ممارسة الوظائف صباحا والعمل بالتجارة مساء.

وقد ترتب على تعدد الفصائل المهنية وتباينها تكرار مصادر الدخل، وارتقاء مستويات الطموح الاقتصادي. ولذلك نجد أن حركة التشييد بالإضافة إلى التجديد في المساكن القديمة سارت في خط شبه موازي للتغير في النسق المهني وتعدد مصادر الدخل ولم يعد بناء مسكن جديد مرتبطا بموسم أو فصل زراعي معين بل تخطى ذلك إلى حيز الاستمرار والتواصل المرحلي عبر شهور السنة. خاصة وأن العمل في التشييد يرتكز على فرق الشغل "ذات الأجر المدفوع مقدما" أو في نهاية يوم العمل على الأكثر. واتجهت المدخرات في الريف بشكل كبير نحو تشييد المنازل العصرية كاعتبار اقتصادي

أول يراه القرويون من أرباب المهن متعددة التكوين والأجر أفضل من الاستثمار في شراء الأطيان الزراعية [47].

ب–الهجرة الخارجية إلى الدول الخليجية:

تعتبر الهجرة المؤقتة إلى الدول العربية، خاصة من جانب العمال الزراعيين، والمدرسين، وبعض أرباب المهن الفنية رافدا مهما من روافد ارتفاع الدخول وزيادة المدخرات التي تراكمت خلال عدة سنوات عاد بعدها المهاجرون إلى قراهم وكان الاستثمار الأول هو مجال التشييد والاستثمار الثاني شراء الأطيان الزراعية. ولذلك تدل دراسة الحالة على زيادة الميل نحو الاستثمار العقاري بين كل فئات العائدين اللذين انصرف معظمهم عن الاشتغال بالزراعة إلى أعمال أخرى قليلة الجهد كثيرة العائد. وامتد الاستثمار العقاري إلى بناء المحلات والمستودعات التي لم تكن معروفة في القرى من قبل. كذلك شهدت البدايات الأولى لعودة المهاجرين ميلا أكثر نحو شراء الأطيان الزراعية وكان ذلك خلال عقدي الستينات والسبعينات، ثم تبدل هذا الميل بشدة واتجهت الغالبية الكبرى نحو بناء المساكن. وحدث فيض عمراني في بعض القرى ولكن هذا الفائض عن الحاجة الملحة للإقامة والسكنى لم يحل دون الاستمرار في نفس الاتجاه حتى الآن [48].

ج–الانفتاح الاقتصادي:

حدث تحول في السياسية الاقتصادية بجمهورية مصر العربية عقب حرب أكتوبر 1973. وذلك بالتخلي عن النموذج الاشتراكي وسيطرة الدولة على معظم القطاعات الاقتصادية إلى الاقتصاد الحر والانفتاح على الأسواق العالمية. وبدأت المراحل الأولى للخصخصة في عقد الثمانينات [49]. وكان انعكاس مرحلة الانفتاح الاقتصادي على القرية المصرية سلبيا إلى حد كبير وتمثل ذلك في التحول عن النمط الانتاجي باعتبار القرية "سلة غذاء" للمدينة إلى النموذج الترفي. وتمثل ذلك في الانتحاء صوب المدينة وتقليد نماذج الحياة فيها والاعتماد على المعطيات الاقتصادية الوافدة منها في أشياء كثيرة. لذلك جاءت العمارة الريفية مثقلة بالكثير من التقسيمات التي لا تناسب القرى. وكان من نتيجة ذلك فقدان الكثير من الوظائف الأساسية. فقد انحسرت حظائر المنزل، وتلاشت قاعات العلف والمخازن والصوامع الريفية ذات الطابع المميز وخلاصة الأمر أن الاستهلاك الترفي في المنزل الريفي القروي المعاصر هو النمط الشائع في مقابل تراجع النموذج الإنتاجي [50].

د–الزيادة الطبيعية في الدخول:

تعددت مصادر الدخل بسبب عمل الأبناء في مهن ووظائف كثيرة. في الوقت الذي تحسن فيه الإنتاج الزراعي وارتفعت أسعار الحاصلات الزراعية. وتدل بيانات دراسة الحالة على أن الدخل السنوي الناتج عن فلاحة فدان واحد من الأرض الزراعية خلال عقد الستينات لم يزد على بضعة مئات من الجنيهات وقد تجاوز الدخل الصافي الآن ألفي جنيها سنويا، وينطبق نفس القياس على الدخل من تربية الحيوان الذي تضاعف عدة مرات. هذا بالإضافة إلى الدخل من بيع الأراضي العقارية الذي تضاعفت قيمها عشرات الأضعاف. كل ذلك أدى إلى زيادة كبيرة في دخول الأسر القروية وانعكست بشدة على التنمية العمرانية خاصة في المناطق الجديدة المتاخمة للأراضي الزراعية (51).

(2) **العوامل الاجتماعية**:

يعد التحول عن الأنساق الأسرية التقليدية القديمة ممثلة في "البدنة" و "العائلة الأبوية الكبيرة" من أهم العوامل الاجتماعية تأثيرا في نموذج المسكن الريفي، وفي وظائفه ومرافقه. فقد اقترنت هذه الأنساق بالتعايش المشترك وسط ما كان يعرف "ببيت العيلة" أو "الدار الكبيرة" التي انقسمت إلى عدد من الوحدات المستقلة المخصصة أساسا للنوم ليلا. وبقيت معظم الوحدات والمرافق في المنزل الريفي التقليدي مشتركة بين الجميع، كما كانت الملكية "على المشاع" بين الأسر الزواجية التي تتبع العائلة الممتدة. وبقيت الحيازة وحقوق التملك في يد كبير العائلة أو عميدها. ومنذ نهاية عقد الستينات بدأت ظاهرة "القسمة" أي توزيع البيت الكبير خاصة بعد موت عميد العائلة على الورثة وفقا للقواعد الشرعية المقترنة ايضا بطبيعة الموقع ونسبة الأجزاء المشيدة إلى الفراغات والمناطق المكشوفة (52).

ومن هنا كان هذا التوزيع مصدرا للتحول عن الطرز القديمة من حيث نوع البناء والمساحة والمرافق وغيرها. ولذلك فإن الانقسام النووي في الأسر الحديثة ظاهرة واسعة الانتشار في المجتمع محل البحث وبنسب متفاوتة. وعلى الجانب الآخر أثر توزيع سلطة كبير العائلة بين الأبناء الكبار على حركة الإحلال والتجديد، وفي الحراك الجغرافي المقترن بفرص الانتقال للمواقع الجديدة واستعمال بدائل التشييد الحديثة. وحيث تحللت علاقات القرابة من قيم "الانتماء" و "الولاء" و "العصبية" تباينت صلات الجوار في المناطق الجديدة التي جمعت بين عائلات متعددة الأصول والأعراق.

ويتصل جانب من العوامل الاجتماعية بالتباين بين الأجيال في تحديد الأولويات الاجتماعية وفي تدرج المكانة الاجتماعية التي أصبحت أكثر ارتباطا بشكل المسكن وطبيعة بنيانه ومستوى تطوره

أكثر من التركيز على الخيارات الخاصة "بالعزوة" و "القرابة العاصبة" و "وحدة الأصول" وغيرها. هذا بجانب تغير التدريج الطبقي الاجتماعي Social Stratification فقد حدثت تحولات أساسية في الشرائح والطبقات الاجتماعية منذ بداية الانفتاح الاقتصادي حيث لم تعد الملكيات الزراعية في القرية المصرية هي المعيار الوحيد في تحديد مستوى الطبقة، وفي بلورة المشاعر الطبقية، بل تقدمت عليها المحكات المهنية وقطاع الأعمال والوظائف. وبالنظر إلى تفتت الملكيات الخاصة في محافظة السويس، وفي القرى محل البحث بشكل محدد، فقد أصبحت المكانة المهنية لبعض الأعمال غير الفلاحية معيارا دالا في تحديد الطبقة الاجتماعية. ويتصل ذلك المعيار بنموذج المسكن وتحديد مستواه. فكلما ارتفعت المكانة المهنية لبعض الأعمال مثل المشتغلين بالمهن القضائية –وهم فئة كبيرة بالريف اليوم –كلما كان هناك تحسن ملموس في طراز المسكن الريفي ومرافقة وأثاثه (53).

(3) **العوامل الثقافية**:

يأتي ارتقاء "مستوى التعليم" في مقدمة هذه العوامل. ويؤثر التعليم في كلتا العوامل الاقتصادية والاجتماعية بشك كبير وتدل الشواهد المستمدة من دراسة الحالة على انخفاض نسبة الأمية في القرى محل البحث في تتراوح ما بين 10 – 25% لدى الذكور وتختلف بين الإناث لتصل إلى معدلات تتراوح ما بين 15 – 45%.

وقد لوحظ أن ارتقاء مستوى التعليم يرتبط بارتفاع مستويات الطموح التي تصل إلى أرفع درجاتها بين الحاصلين على مؤهلات جامعية تليهم فئة المدرسين على اختلاف رتبهم ثم العاملين بالوظائف الحكومية. وارتفاع مستوى الطموح يعني الاهتمام بالنماذج العمرانية الحديثة التي يرى فيها المثقفون مظهرا للتعبير عن نوازع الارتقاء والسمو خاصة وأن النموذج الحديث للبناء يشجع على التأثيث الجيد، ونقل التقنيات الجديدة.

وعلى الجانب الآخر يعتبر تطور أساليب الاتصال العامة بكل ضروبها عاملا ثقافيا جوهريا في التنمية العمرانية. لأن نقل التكنولوجيا العصرية في بناء المسكن الريفي يرجع في جانب مهم منه إلى عوامل الاتصال وفنياته التي تساعد على الأخذ بكل ما هو جديد. وينطوي ذلك على عدد من "القيم" و "المبادئ" و "الأفكار" و "المعتقدات" وثيقة الصلة بكل أداة من أدوات الاتصال ونقل المعرفة والخبرات وتعتبر الوسائل السمعية البصرية أهم طرق نقل الخبرات والمعارف، وهي في نفس الوقت أحد روافد التحول عن الأشكال التقليدية القديمة. الجدير بالإثبات أن فنيات الاتصال وأساليب نقل المعلومات ترتبط بشدة بالبنية المرفقية المعاصرة في المنزل الريفي ولذلك يتناسب حجم

ونوع أساليب الاتصال مع نموذج المسكن وتقسيماته ومرافقه فكلما كان المسكن أكثر تحديثا كلما زاد حجم استعمال تقنيات الاتصال الجديدة مع تعدد وتباين وحداتها.

(4) **العوامل الأيكولوجية**:

تعددت العوامل الأيكولوجية وتباين تأثيرها في العمران الريفي خلال كل المراحل القديمة والوسيطة والحديثة. ويرجع ذلك إلى أسبقية العوامل الأيكولوجية ودلالتها المباشرة في صياغة النماذج العمرانية في الريف المصري على نحو يدعم الدور الأيكولوجي. فقد نشأت القرى على ضفاف الترع ومن بينها القرى محل البحث وتتصل العوامل الأيكولوجية في جانب منها بأهمية الموارد المائية للحياة الفلاحية وحاجات الإنسان والحيوان. واشتملت مرافق المسكن التقليدي على وسائل لتخزين المياه واستعمالها بشكل محدد. بل أن عمليات إعداد "الملاط" للبناء وكل مراحل التشييد اعتمدت على مصدر قريب للمياه (54).

وعلى الجانب الآخر استخدمت التربة الزراعية وسائر مظاهر الحياة النباتية والحيوانية كل بدوره في إعداد مواد وخامات البناء ورفع الجدران والأسقف وغيرها. وظل التفاعل بين سكان الريف ومعطيات الطبيعة في شكلها المباشر قويا حتى عقد السبعينات حيث بدأ التغير الطفري ممثلا في الاستخدامات البديلة لمعطيات الوسط البيئي، وكان اول هذه المعطيات "لبنات البناء" التي تحولت عن الشكل الطيني اللبن إلى النوع الحجري المتماسك عن طريق احتراق اللبنات بمعزل عن الهواء فكانت "قمائن الطوب" المحروق بديلا أكثر ملاءمة للبناء. كما حلت الأخشاب "الإفرنجية" محل أخشاب الأشجار "البلدية" واستبدلت مواد "الطمي" بالأسمنت و "العروق الخشبية" و "الألواح" بأسياخ الحديد.

والواقع أن من يبحث في المسألة الأيكولوجية يجد الكثير جدا من المواد والأشياء والاستعمالات المنزلية وغير المنزلية التي اعتمدت على معطيات البيئة" ولذلك فإن أيكولوجيا المسكن الريفي ترتبط بعدد كبير جدا من الأنساق الأيكولوجية، مثل أيكولوجيا الدورات الزراعية" و "أيكولوجيا تربية الحيوان" و"أيكولوجيا استعمال الوقود الجاف" و "أيكولوجيا النار والدخان" و "أيكولوجيا الري" وغيرها من الأطر التفسيرية التي تخص جانبا أو أكثر من الحياة الريفية بعامة والمسكن الريفي بخاصة (55).

سادسا: مشجعات ومعوقات التغير والتحديث:

التغير الاجتماعي من الظواهر الكامنة في طبيعة الحياة والوجود الاجتماعي ككل. وتتفق الآراء على أن السكون والاستقرار والنمو والحركة لازمتان ضروريتان. ولا توجد ظاهرة بدون سكون تعقبه الحركة وذهب جمهرة الباحثين إلى أن كل عنصر في الوجود الاجتماعي يضم خصائص ساكنة أكثر ما تكون وأخرى متغيرة نسبيا. وإذا كانت ظواهر التقليد تعتمد على المحاكاة والنقل والاتباع فإن عناصر التجديد والتحديث ترتكز إلى التحول والإبداع وكلاهما متلازمتان في الزمان والمكان بشكل نسبي. وتفصح نتائج هذا البحث عن وجود عناصر إنشائية ذات مردود إيجابي مشجع بالنسبة لملامح العمران التقليدي القديم على مستوى البنية والتكوين، وعلى صعيد الوظائف والمناشط. وتدل الوقائع الميدانية على أن اتساع المسكن الريفي في النموذج القديم وتعدد المرافق التقليدية من الحظائر والمخازن والأفران وغيرها ساعد على تحقيق وظائف مشجعة تمثلت في الانتفاع بالمكان وتوظيفه بشكل تفاضلي بين الأسر والعائلات في تلبية الحاجات الأساسية لكل منزل على حدة ولمجموع سكان القرية ككل.

وتمكنت العائلات من تحقيق الاكتفاء الذاتي في كثير من المتطلبات المعيشية اليومية من السلع الغذائية وعددا من المقتنيات المصنعة من الملابس والأدوات الفلاحية فضلا عن الانتفاع بالمخلفات الزراعية والحيوانية فيما تصلح له من أعراض متعددة بتكاليف اقتصادية محدودة تناسب الدخول وتساير الحاجات المحدودة للريف الذي استطاع الاستغناء عن أسواق المدينة حين كانت القرية "سلة الغذاء" للمناطق الحضرية وامتنع تماما الاعتماد على المدينة –على لأقل –في الغذاء. وحقق الفائض الريفي بكل مشتملاته عائدا مجزيا للقروي. غير أن مظاهر الحياة التقليدية التي وفرت للفلاح وسكان القرى ككل الرزق الوفير بأسعار زهيدة فيما بين أطراف التبادل لم تخلو من صور المعاناة البدنية وتردي الأحوال الصحية والتعليمية والثقافية، فضلا عن انخفاض مستوى الحياة والعيش مقارنا بالمدينة، مع وجود فوارق كمية وكيفية في معدلات النمو والتقدم والاستمتاع بالرفاهية (56).

ويعتبر الانتقال من النماذج القديمة إلى النماذج المتوسطة ممثلا في تحسن مستوى العمران والارتقاء ببعض مظاهر الرعاية الثقافية والصحية ومن العناصر المشجعة التي نجدها حاضرة في دخول المياه النقية والكهرباء إلى المساكن، مع تطور ملموس في بعض المرافق وتكوين الأثاث المنزلي وما إليها. وفي تلك المرحلة حدث التقاء بين التقليدي والجديد ولكن بشكل متفاوت بين الأسر داخل القرية طبقا لمستويات الدخول ومعايير المكانة والمركز ومسايرة الأساليب التقنية الحديثة في المأكل والملبس

والخدمات المنزلية والأنشطة الثقافية والترفيهية ولقد كان بوسع المخططين للتنمية الريفية تقتنين شروط التنمية وتوجيه حركة التجديد نحو ما يحفظ للقرية قدرتها على تحقيق الاضطراد في النمو الاقتصادي والاجتماعي دون الانزلاق إلى حالة التبعية للمدينة التي تقدمت عليها وسبقتها تحولات سلبية معوقة تمثلت في نزعة التقليد والمحاكاة الشديدة لكل ما هو وافد من المدينة أو منقول عنها. وشهدت هذه المرحلة تراجعا خطيرا عن إيجابيات المرحلة التقليدية خاصة في مجال الإنتاج والتبادل والنشاط الاقتصادي ككل.

ويعد التحول عن البنية المرفقية القديمة تخليا تدريجيا عن مصادر الاكتفاء الذاتي والاعتماد على الموارد المحلية في تلبية متطلبات الحياة والعيش. فقد تقلصت الصوامع ومخازن الغلال والحظائر وتبع ذلك تدريجا تناقص أعداد الحيوانات التي مثلت من قبل ثروة يعتد بها، فضلا عن الانتفاع بما تنتجه في تلبية الحاجات اليومية الأساسية. وانعكس ذلك على طبيعة الحياة الاجتماعية والعلاقات والسلوك حيث غلبت النزعات الفردية على فرق العمل والنشاط، وتضاءلت مظاهر التعاون والمشاركة في الحقل والمنزل وحماية المرافق العامة. كذلك وهنت العلاقات القرابية وتصدعت روابط الجيرة وتخلى الريفيون عن كثير من قيم التضامن والعمل التطوعي، وحماية البيئة والدفاع عن المصادر المشتركة للانتفاع. فقد سادت في المرحلة التقليدية قيم الولاء والانتماء في ظل العمل غير المأجور والخدمات المتبادلة. وبدأ النشاط يأخذ طابعا مستقلا يعتمد على القدرة المالية للأسرة أو الفرد.

ومنذ عقد الثمانينات بخاصة شهدت القرية تحولا شبه تام عن النموذج الوسيط. ومع تباين معدلات التغير والتحديث إلا أن نموذج العمران القروي منذ ذلك التاريخ بدأ يعتمد على التقليد والنقل المباشر عن المدن. فقد حدثت ردة تتصل بعمران الحقل، عبر عنها السكان بالتخلي عن مرفق الحظائر التي انتشرت من قبل في مختلف الحقول وحققت نموا ملموسا للثروة الحيوانية في مناطق الرعي الأساسية. إذا تمثل هجرة هذه الحظائر والعودة إلى موقع القرية ظاهرة معوقة اقترنت بإهمال الثروة الحيوانية، ثم كان خلو المساكن الريفية المشيدة حديثا تباعا من المرافق الفلاحية من اهم مظاهر انخفاض معدلات الكفاية الذاتية للقرية المصرية. وتعتبر القرى السبع محل البحث نموذجا للتحول الطفري الذي أدى إلى تفريغ العمران الريفي من مضمونه الاقتصادي الاجتماعي وحققت هذه القرى الآن التحاما شديدا مع المجتمع الحضري. وأثر ذلك بشدة على كثير من النتائج المشجعة. ذلك لأننا إذا كنا نسعى لبلوغ القرية مستوى المدينة فإن ذلك يكون بتحقيق تقدم على كل

المستويات بما يتلاءم مع طبيعة المجتمع القروي، فاستمرار النمط الإنتاجي ضروري بجانب الارتقاء الثقافي والاجتماعي.

إن تحول القرية عمرانيا إلى النموذج الحضري يشوبه الكثير من أوجه القصور والضعف، لأن ذلك أخرج القرية من دائرة التكوين الطبيعي على المستويات الأيكولوجية والمرفولوجية فضلا تداعي القيم وأنماط التوجيه المعياري التي حولت القرى إلى مجتمعات محلية مقلدة وتابعة، مستهلكة وليست منتجة، فاقدة للمحتوى الطبيعي للقرية بما يغاير كثيرا مظاهر الحياة والعيش في القرى داخل الدول المتقدمة.

وفي تقدير الباحث أن العمران القروي في حاجة إلى إعادة النظر. ولا يتأتى ذلك إلا بإعادة صياغة الحياة الاقتصادية والاجتماعية في القرية عن طريق أجهزة التخطيط المحلي.

مقترحات وتوصيات

يعني الارتقاء بمستويات الحياة والعيش تحقيق معدلات للنمو الاجتماعي الاقتصادي في مختلف جوانبه ولما كانت التنمية العمرانية في القرية المصرية من المحاور الرئيسية في التنمية الشاملة، فإن التخطيط لهذا النوع من التنمية، والذي افتقد لعشرات السنين خلف الكثير من مثالب النمو الذي برزات ايضا آثاره الإيجابية في مظاهر أخرى. وطالما أن العمران القروي يختلف عن العمران الحضري لما بين القرية والمدينة من فوارق متعددة في البناء والوظائف فإن التنمية المتوازنة تحتاج إلى الأخذ بالتوصيات التالية على ضوء اشكالية هذا البحث وأهدافه وهي:

أولا: إعادة النظر في التخطيط العمراني للقرية، بما يتلاءم مع الطبيعة الأيكولوجية ومتطلبات البنية المرفقية التي يجب أن تلبي –على نحو صحيح–الوظائف الضرورية لها وذلك بشمولها للحظيرة والمخزن وكل ما يلبي الحاجات الأساسية لتربية الحيوان والثروة الداجنة.

ثانيا: لابد من تحقيق متطلبات التحديث، دون الإخلال بعناصر الأصالة، لما بين هذين المحورين من تلازم في النشأة ثم النمو. ولا ينبغي أن تكون القرى صور نمطية للتقليد والعناصر الوافدة من المدينة، التي لا تناسب طبيعة الحياة، وتخل بالمضمون الاجتماعي الاقتصادي الثقافي للحياة الريفية.

ثالثا: مراعاة الظروف الجغرافيا والطبوغرافية للنواحي التي تشملها القرية وكذلك التقسيم العمراني للوحدات السكنية بحيث تضم المنزل الريفي العصري بجانب الشقة والفيلا مع مراعاة المحيط والشوارع الرئيسية.

رابعا: التحول في التقنية الفلاحية، بما يعطي للحقل والزراعة أهميتها المفقودة الآن. ويعني ذلك التركيز على "الإنتاج الفلاحي" بعد ما تغيرت الشروط والظروف الاقتصادية، وحدث تحول في القيمة الاقتصادية للمنتجات الزراعية، تلك المنتجات المرتبطة أيضا ببنية المسكن العمران لا سيما وأن هذه المنتجات التي ارتفع ثمنها في حاجة ماسة لوسائل وأماكن التخزين وما إليها.

خامسا: إجراء المسوح الاجتماعية المتصلة للوقوف على مزايا التحديث ومظاهرة المشجعية، مثلما يتم الكشف عن معوقات التغير والتنمية ومن الضروري في هذا الصدد تشجيع العناصر الإيجابية التي تتلاءم مع التنمية الريفية وإزاحة المظاهر المعوقة مع الأخذ بعين الاعتبار أراء ورؤى السكان في مختلف السياسات التنموية مستقبلا.

سادسا: الاهتمام بالبنية الاجتماعية والثقافية لسكان القرية وخاصة ما يتصل بتنمية وتدعيم القيم الأصيلة مثل المشاركة في الأعمال الزراعية وبناء المساكن والمرافق الاجتماعية المشتركة مثل النوادي الريفية والمضايف ودور المناسبات وما إليها بوصفها من مقومات الأداء الذي تميزت به القرية سواء في نماذجها التقليدية أو الوسيطة أو المعاصرة.

سابعا: معالجة مشكلة "الهجرة العكسية" أو المرتدة Versual Migration على نحو يحول دون تأزم مشكلة الإسكان في القرية، لاسيما وان معظم المهاجرين المرتدين ينتمون إلى المناطق الحضرية المجاورة أو القريبة نسبيا من القرى. ويمثل هذا النوع من الهجرة أهمية كبرى في القرى محل البحث بالنظر إلى تضخم مشكلة الإسكان في الأحياء الحضرية من مدينة السويس.

ويتصل بهذا الحد من الثقافات الوافدة على المجتمع الريف التي تركت آثارا سلبية على المجتمع الريفي لتحوله عن أنماط المعيشة الإنتاجية إلى أساليب الاستهلاك والاعتماد على المدينة فضلا عن انتشار العادات والتقاليد والأعراف.

ثامنا: الحد من الامتداد العمراني المتناثر فوق الأراضي الزراعية والذي ظهر خلال عقد الثمانينات ومعالجة التبادل في الحيازة السكنية بين الحقل

والقرية لان ذلك يغرز نتائج ضارة ويؤدي إلى تنافر وتدهور أنماط التشكيل العمراني فضلا عن انه يسبب التلوث البصري في القرية.

تاسعا: التدخل في تركيبة البنية العمرانية بما يؤدي إلى زيادة مساحات الفراغات لما لها من أهمية في تنمية القرية من حيث الإنتاج والمناشط الاجتماعية.

عاشرا: تطبيق برنامج القري البيولوجية الطبيعية Bio-villages Model وهو صنع مؤسسة إم أس سوامنينا ثان Swaminathan الذي طبق على بعض قري الهند بما يؤدي إلى تحقيق ثلاثية التكامل بين المعطيات المحدودة للقري من الموارد والأشياء، وحماية البيئة من التدهور بالتخلص الانتاجي من الفضلات واستخدام الطاقة المتجددة في الحد من الفقر وزيادة فرص العمل مع تكامل ذلك مع المشروعات التنموية التقليدية في القرية.

المراجع

(1) Sullivan W.C. (1996) " Cultural Housing at Rural-urban Fringe: the search for adequate satisfying places to live " Journal of Architectural and planning Research, Vol. 13, N. 4, pp. 291-309.

(2) كامل عبد الناصر أحمد (1988) –تأثير تيارات الحياة العصرية، على درجة تحضر القرية المصرية –المجلة المعمارية –السنة الثالثة –العدد التاسع والعشرون القاهرة، ص 70–75.

3- Rasheed - Janice and others(1992,) "non custodial father Hood: A Case study research 1 African approach "journal of community practice, vol. 2, no 2., pp. 99 - 116.

4- Lorna salzman, (1997) "Ecology and social Change" New Politics Vol. 6 no 3' pp. 1- 3.

5- Arnold Eric, **(**1997**)** "The changing Terms of Rural Development .Collaborative Research in Cultural Ecology, Human Organization, (1990)Vol. 49, pp. 339- 54.

6- Weher Marcel (1999) "The aim and structure of ecological theory, science, march, vol. 66. p 71.

7- Harte My, (1995) "Ecology, sustainability and environment as Capital" Ecological Economics, Amsterdam, vol. l5, 2, pp. l57-164.

8- Altieri Ma., (1993) "Ethno science and Biodiversity: Key Elements in the Design of Sustainable pest Management systems for small Farmers in developing Countries "Agriculture-Ecosystems and Environment, vol. 46, no 1- 4, pp. 257- 272.

9- Harris Marvin, (1992) Cultural Ecology of current Anthropology, Feb., vol. 33, pp. 261- 270.

10- Shogren J.Fcrocker TD., (1990) "Adaptation and the Option Value of uncertain environmental resources", ecological economics vol. 2, no. 4, pp. 301- 310

11- Gangi jane, (1995) An Examination of Discourse in Selected Theories of Media, New York university press, , pp. 14- 26.

12- Mowlana- Hamid, (1993) "The New Global; order and Cultural Ecology", Media cultural and Society, vol. (15 Jan. pp. 9- 27.

13- Bennett William, (1995) "Human Ecology and Human Behavior", vol. 23, Dec., pp. 499- 510.

14- moton Kenneth, "toward an ecological understanding of mutual help groups: the social ecology of "fit" Amer ..Jo. Community Psychology, vol. 17, 2,

15- Firebeugh francille, (1990) "the importance of a global perspective in human ecology", vol. 19, fall, pp. 9- 12.

16- Raffestin Lawrence, (1990) "an Ecological Perspective on housing, health and Well being "journal of sociology and social well fare, vol. 17, no l, pp. l43- 160

17-محمود عودة، (1971)، القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع، مطبعة سعيد رأفت- جامعة عين شمس، ص 125-137.

18-شعبان طه إبراهيم، (1984) "القرية المصرية بين التعمير والتطوير" المجلة المعمارية، السنة الثانية العدد الخامس، ص 19 – 22

19- Rose g., (1993) looking at landscape: the uneasy pleasures of power, in feminism and geographical ;knowledge , polity press, Cambridge, , pp. 86- 112

20-محمد فتحي البرادعي (1983)، أنماط المساكن الريفية كوحدة إنتاجية في الريف المصري، مجلة المهندسين المصرية، المجلد الثاني والعشرون، القاهرة ص 27.

21-عرفان سامي (1987) "الوظيفة في العمارة" المجلة المعمارية، السنة الثالثة، العددان السابع والثامن القاهرة، ص 15-17

22-محمد عاطف غيث (1986)، دراسات في علم الاجتماع القروي دار المعارف الجامعية – الإسكندرية، ص 103 -105

23-شعبان طه ابراهيم (1983) "القرية المصرية إلى أين؟" المجلة المعمارية، السنة الأولى، العدد الثالث، القاهرة، ص 20 -22

24-نبيلة حكيم (1968)، الإسكان الريفي في مناطق الإصلاح الزراعي بالجمهورية العربية المتحدة -رسالة غير منشورة كلية الزراعة -جامعة عين شمس ص 36 – 153.

25-سمية أحمد سليمان (1980)، العوامل الاجتماعية والنفسية والصحية والاتصال المرتبطة بحالة السكن بين الأسر الريفية بقرية كفر طنبدي محافظة المنوفية -رسالة دكتوراه غير منشوره، كلية الزراعة جامعة الإسكندرية، ص 21 -31.

26-سلوى أحمد محمد سعيد (1976) -تأثير العوامل الاقتصادية الاجتماعية والوعي السكاني على حالة المساكن الريفية بقرية زهر شرب -محافظة الشرقية، -رسالة غير منشورة -كلية الزراعة جامعة الإسكندرية، ص 25 -52.

27-حلمي عزيز حنا (1989)، مشكلة تجريف الأراضي الزراعية في الصحافة المصرية -رسالة ماجستير غير منشورة جامعة عين شمس، ص ص، 73 -75.

28- Gilner Jeffrey, (1996) "A Multi Method approach to evauate transition in to community life", evaluation an program planning, vol. 19, no. 3.

29-عبد القادر شهيب (1979)، محاكمة الانفتاح الاقتصادي في مصر، دارين خلدون، بيروت مارس، ص 16 -18.

30-جودة عبد الخالق-(1982) "الانفتاح، الجذور والحصاد والمستقبل"، مركز العربية للبحث والنشر -القاهرة -ص-82-85.

31-محمد محمود فوزي، عاشرة عبد السلام بسيوني (1982) "صناعة الطوب في مصر" ورقة عمل بحثية مقدمة إلى معهد التخطيط القومي ديسمبر-ص 5 -6.

32- grant D., Haynes D. (1995) "A developmental frame Work for Culture Competence Training with Children" Social work in Education, vol 3 july, pp 82- 171

33-عبد الباسط عبد المعطي (1988)، دراسة التكوين الاجتماعي والبنية الطبقية لمصر، الدراسات المحلية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية -القاهرة، ص، .55

34- Dessouki, A ., (1978) "Development of Egypt, Migration, Policy" 1952- 1978", paper Prepared for the projection Egyptian Labour Migration, Cairo University, Cairo, , pp.15- 16.

35- Kessinger Tom, "1972" "Anthropology and History: the study of social and Economic Change in Rural India", Journal of Interdisplinary- History, Vol, no. 2, pp. 313- 322.

36- Lyamuga paul Kinawa, (1990) The Rural Built Environment in Tanzania: A Study of Rural Settlement and Housing Conditions with A Critical Review of Policies, Programs and A proposal for an Alternative approach Based on Case studies in Uchagga Katholkike university Leaven, Belgium, pp. 2- 20.

37-محمد عاطف غيث، مرجع سابق، ص 105.

38-عبد الله محمد فوده (1991)، البيئة والعمارة دراسة للمعاني البيئية الثقافية في الفراغات الخارجية، مع التطبيق على العمارة الريفية رسالة ماجستير غير منشورة -كلية الهندسة - جامعة القاهرة، ص 8-12.

39-ناجي بدر إبراهيم (1993)، بنية العلاقات الاجتماعية في القرى المصرية من المنظور الرياضي، دراسة حالة في "قرية الناصر" شمال التحرير، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، دمنهور، ص 130-135.

40-ماجدة إكرام عبيد (1991)، العمارة والمجتمع، دراسة العلاقة بين النظم المعمارية وتشكيلاتها، والمضامين الاجتماعية المصرية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس ص 15-17.

41- Sinha Amita, (1979), Environment and Social Change in the home and Neighborhood. A Case study Method, University of California Berkley, p. 48-57.

42-إجلال إسماعيل على (1988) "تأثير بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية على حالة السكن بعزبتي خليفة والمراغي بمنطقة خورشيد" بحث منشور عرض بمؤتمر الاقتصاد والتنمية الزراعية في مصر والبلاد العربية المنعقد بجامعة المنصورة -كلية الزراعة وتنشر بمجلة الإرشاد الزراعي والاجتماعي الريفي المجلد ص 368-380.

43-إبراهيم عامر، (1985)، الأرض والفلاح والمسألة الزراعية في مصر، الدار المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، ص 132 -137.

44- Drake Bertt and Pandey Shauts "Understanding the Relationships between Neighborhood Poverty and specific types of child Maltreatment" child Abuse and Neglect, Nov. 1995, Vol 20, No 11, pp 1003- 1006.

45- Gliner F J and Sample Plat (1969)" Amulti Method Approach to Evaluate Transition into Community life" Evaluation and Program Planning , Mar., Vol 19, No. 3, pp. 225- 230.

46-عبد الرؤوف على حسن، (1990) البيئة الاجتماعية أثرها على التشكيل العمران للمؤتمر القومي الثاني للدراسات والبحوث البيئية -جامعة عين شمس نوفمبر، ص 64 -65.

47-محمد الطنوبي (1996)، التغير الاجتماعي، منشأة المعارف الإسكندرية، ص 136.

48- Boudon Raymond (1988), "Theories of Social Change" (Book Review) American Journal of Sociology, Vol. 93 jan, pp. 984-986.

49-عبد السلام نوير، (1994)، الحراك الاجتماعي والتغير السياسي في مصر المجلة الجنائية القومية المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد 31 العدد الأول يناير، ص 215 -228.

50-على ليلة، (1981)، العالم الثالث مشكلات وقضايا سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب السابع والخمسون -دار المعارف، ص 77 -79.

51-عبد القادر شهيب، (1973) محاكمة الانفتاح الاقتصادي في مصر، دارين خلدون بيروت مارس ص 17 -18.

52-جودة عبد الخالق (1982)، الانفتاح الجذور والحصاد والمستقبل المركز العربي للبحث والنشر القاهرة، ص 82 -84.

53- Frank (1973) .Capitalism and Underdevelopment in Latin America, New York, Review Press. pp. 1- 244- 248.

54- Brush Stephen, (1996) "Dynamics of theory of change in social sciences" Journal of conflict - Revolution, December Vol. 110, No. 4, pp. 523- 526.

55- Dessouki, A., (1978,) "Development of Egypt, Migration Policy" 1952- 1978, paper Prepared for the Projection Egyptian Labour Migration, Cairo University, Cairo, pp. 15- 16.

56-فايزة عبد المنعم سليم (1988)، الأسرة القروية المتغيرة، دراسة في أنماط الإنتاج في قرية مصر جامعة عين شمس، ص 69-80.

57 -السيد عبد العاطي السيد، (2000) الإنسان والبيئة دار المعرفة الجامعية -الإسكندرية، ص 35-47.